مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 12 كانون الثاني 2023

عين على العدو الخميس 12-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو :**قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 17 فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وضبطت أسلحة وذخيرة وأموالاً.
- **0404العبري :**تقارير عن اشتباكات مع قوات الجيش في منطقة نابلس، الأنباء عن قيام القوات بمحاصرة منزل هناك.
- **إيتاي بلومنتال-كان :**بناءً على معلومات من الشاباك، اقتحمت قوات الأمن منطقة نابلس لاعتقال مطلوبين، وبحسب الأنباء، بدأ تبادل لإطلاق النار في مكان الحادث.
- **القناة 12 العبرية :**منذ بداية عام 2023: 7 فلسطينيين قتلوا في الضفة الغربية على يد "قوات الجيش الإسرائيلي"، 3 منهم خلال الـ 24 ساعة الماضية.
- **إعلام العدو :**إطلاق نار من مركبة فلسطينية مسرعة نحو موقع عسكري غرب نابلس.
- **إنقاذ بلا حدود" :**إصابة مستوطن بجروح متوسطة-خطيرة في عملية طعن في مستوطنة حفات يهودا قرب الخليل – تم تصفية المنفذ."

- **المتحدث باسم حرس الحدود :**أمس حددت القوات في قاعدة سالم العسكرية إطلاق نار على القاعدة، وردت على مصدر النيران، وخلال تمشيط المنطقة، تم العثور على عدة طلقات فارغة في المكان، لا إصابات في صفوف القوات.
- **القناة 12 العبرية" :**الجيش الإسرائيلي" يعلن نيته هدم منزل الأسير **يونس هيلان** بزعم تنفيذه عملية في شهر أكتوبر الماضي.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **يديعوت أحرونوت :**قررت وزارة الخارجية البرازيلية إقالة سفيرها لدى تل أبيب، الجنرال "جيرسون ميناندرو غارسيا دي فيرينتس"، في خطوة ربما تشير إلى التغيير في السياسة تجاه "إسرائيل"، تم تعيين السفير من قبل الرئيس السابق "جايير بولسونارو" في أوائل عام 2021، وإقالته هي واحدة من أولى القرارات التي اتخذها الرئيس الجديد "لولا دا سيلفا" ووزير خارجيته "ماورو فييرا."
- **القناة 12 العبرية :**عينت أذربيجان سفيراً لها في تل أبيب، لأول مرة في ظل التوترات مع إيران
- **مكتب نتنياهو :**تحدث رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عبر الهاتف اليوم مع رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" كانت المحادثة بين القادة جيدة ودافئة، خلال المحادثة هنأ رئيس الوزراء الهندي، رئيس الوزراء نتنياهو على تشكيل الحكومة الـ 37، وأكد أهمية استمرار التعاون بين البلدين، واتفق الزعيمان على الاجتماع قريباً.

الشأن الداخلي:

- **إذاعة جيش العدو :**حادث إطلاق نار جديد في الجيش: أصيب جندي من كتيبة روتيم في لواء غفعاتي بجروح متوسطة الليلة، نتيجة إطلاق رصاصة من قبل صديقه خلال دورة تدريبية في قاعدة تسئليم في النقب، تم نقل المصاب إلى مستشفى سوروكا في بئر السبع، وفُتح تحقيق في الحادث.
- **معاريف :**رئيس الوزراء نتنياهو: الدولة لن تنهار، ولن ندمر الديمقراطية، ولن نعتقل قادة المعارضة.
- **قناة كان العبرية :**فتح تحقيق ضد 3 من جماعة ناطوري كارتا المناهضة للصهيونية بعد أن زاروا جنين وقابلوا فلسطينيين.
- **موقع القناة 7 :**عشرات الآلاف شاركوا أمس في جنازة الزعيم الروحي لـ شاس، رئيس مجلس حكماء التوراة، الحاخام شمعون بعدني.

- **معاريف** :أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، مساء الأربعاء عن خطة الحكومة التي تهدف لمواجهة غلاء المعيشة، في الحد من ارتفاع أسعار المياه والكهرباء والوقود، وتجميد إجراءات رفع ضريبة المسقفات (الأرنونا).
- **قناة كان** :حوالي مليوني شخص بينهم 210 مسنين ينتمون إلى خط الفقر في "إسرائيل."
- **إذاعة جيش العدو** :بدأ رئيس أركان جيش العدو المعين "هيرتسي هاليفي" تحديد الأولويات، وقرر أن زيارته الأولى ستكون إلى فرقة الضفة الغربية بعد يوم من توليه منصبه، سيصل هاليفي إلى الفرقة ويلتقي مع قادة الألوية الستة، على خلفية الاستعدادات للتصعيد في رمضان، ونية إخراج حرس الحدود من تحت مسؤولياتهم، وهي خطوة تقلق المستوى العسكري كثيراً.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **إيتماربن غفير** :تحدثت قبل قليل مع المستوطن الذي قام بتصفية منفذ عملية الطعن قرب الخليل هذا المساء، وشكرته على عمله الشجاع وقلت له: "أنت بطل إسرائيل، باسمي وباسم جميع مواطني إسرائيل، أشكرك على شجاعتك وعملك السريع، لولاك، كان من الممكن أن ينتهي الحدث بطريقة أكثر صعوبة."
- **وزير الجيش الأسبق موشيه يعالون"** :وزير الأمن القومي بن غفير يمكن تشبيهه بأنه وزير الفوضى القومية لأنه يحاول توجيه تعليمات للشرطة بطريقة لم نشهدها من قبل."
- **وزير الزراعة آفي ديختر"** :فخور بأن أعلن أن مشروع القانون الذي قدمته لحرمان المخربين من الجنسية قد تم تمريره بالقراءة التمهيدية."
- **"الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ"** :"مرحباً بكم في إسرائيل، سفير تركيا "شاكر أوزكان تورونلر" أنا سعيد بعودة العلاقات بين بلدينا إلى طبيعتها، أثق أنك تأثرت لسماع النشيد الوطني التركي يعزف على -أرض إسرائيل-، كما تأثرت أنا لسماع النشيد الإسرائيلي في تركيا، خلال زيارتي الرسمية إلى أنقرة العام الماضي، أتمنى لكم كل التوفيق في مهمتكم المتمثلة في تعزيز العلاقات بين البلدين.

* * *

مقالات

i24news: رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير ماليته يعرضان خطة لمواجهة غلاء المعيشة في البلاد

التغيير يجب أن يبدأ في أقرب وقت ممكن دون انتظار مناقشات الميزانية. في بعض الأحيان، في أوقات الأزمات، هناك حاجة لاتخاذ تدابير خاصة لفترة محدودة

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الأربعاء، إن "إسرائيل ستجمد الضرائب على الأملاك لمدة عام وستلغي أو تخفض الزيادات الأخيرة في أسعار الكهرباء والمياه والوقود"، خلال عرضه التدابير الأولية لتخفيف التضخم. وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، في مؤتمر صحفي متلفز، إن "الحكومة ستحافظ على المسؤولية المالية خلال تطبيق الخطة ". وقال نتنياهو: "نحن نعتني بجميع مجالات الحياة المهمة لمصلحة جميع المواطنين الإسرائيليين، وبالطبع المجال الأول الذي تحدثنا عنه وناقشناه هو غلاء المعيشة." وأضاف رئيس الوزراء "خلال العام ونصف العام الماضيين، دخل اقتصادنا في دوامة تضخم، وأسعار الفائدة تصاعدت بشكل كبير، وكل ارتفاع في أسعار الكهرباء والمياه والوقود وضريبة الأملاك يؤدي إلى زيادة جديدة. هذه الزيادات تؤثر على جميع العائلات." وتشتمل بنود الخطة على:

1 .تجميد ضريبة الأملاك لمدة عام

2 .إلغاء الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود - 10 سنتات للتر (0.264 جالون)

3 .انخفاض متوسط سعر الكهرباء بنسبة 70في المئة

4 .تخفيض سعر المياه بنسبة 70في المئة

5.الغاء زيادة اسعار الكهرباء لما يقارب 100،000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة

6 .دعم مالي لـ 300 ألف شخص مع علاوة تدفئة

وأوضح نتنياهو: نحن نعمل مع فرق من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد لصياغة خطط مختلفة للتصدي لأسعار المنازل وتوفير التعليم المجاني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 0 إلى 3 سنوات، ولكن التغيير يجب أن يبدأ في أقرب وقت ممكن دون انتظار مناقشات الميزانية. في بعض الأحيان، في أوقات الأزمات، هناك حاجة لاتخاذ تدابير خاصة لفترة محدودة. نتصرف بطريقة معقولة ومسؤولة وسنكبح جماح التضخم."

من جانبه أكد سموتريتش أن "العالم كله يمر بأزمة اقتصادية عميقة تتجلى في ارتفاع الأسعار وزيادة حادة في التضخم، وغلاء المعيشة لم يعد شعارا أو عنوانا، بل أصبح مشكلة مهمة تؤثر على مواطني إسرائيل كل يوم. أنا أب لأسرة مكونة من سبعة أطفال، ونعيش هذه الصعوبة مثل كل شعب إسرائيل. الأسعار ترتفع وتجعل

الأمر أكثر صعوبة علينا جميعًا." ووقع وزير المالية، الثلاثاء، على أمر تنفيذي يمدد إلغاء الضريبة الانتقائية (الضرائب غير المباشرة المفروضة على بيع أو استخدام منتجات مثل المشروبات الكحولية ومنتجات التبغ ومنتجات الطاقة) على الفحم، والتي ينبغي أن تؤثر على سعر الكهرباء. للمستهلك.

* * *

I24NEWS : المسعفون في قطاع غزة يحتجون على القيود الإسرائيلية على الواردات الطبية

إسرائيل: "حماس ومنظمات أخرى في قطاع غزة تستغل.. الشحنات الإنسانية والمدنية من المعدات والبضائع لأغراض إرهابية"

تظاهر عشرات المسعفين الفلسطينيين قرب السياج الحدودي مع إسرائيل احتجاجاً على منعها إدخال معدات الواردات الطبية، في ما بررت إسرائيل تخوفها من استخدام تلك المعدات "لأهداف عسكرية". ورفع المتظاهرون ومعظمهم من المسعفين يافطات كتب على إحداها باللغات العربية والإنجليزية والعبرية "منع إدخال الأجهزة الطبية إمعان بالموت البطيء لمرضى غزة ." وقال المتحدث باسم وزارة الصحة الفلسطينية في القطاع أشرف القدرة إن "السلطات الإسرائيلية تمنع إدخال أربعة أجهزة أشعة سينية متحركة تتيح تشخيص أمراض العظام والكسور، وجهاز قثطرة لمرضى الجلطات وجهاز أشعة وتصوير مرضى العناية المكثفة" محذرا من أن "الإجراءات الإسرائيلية تعرض مرضى الأورام السرطانية والقلب والجلطات والكسور المعقدة والعناية المركزة لمخاطر صحية، ناهيك عن منع إدخال قطع غيار الأجهزة المتعطلة."

وقال مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (COGAT) التابعة لوزارة الأمن والمسؤولة عن الشؤون المدنية الفلسطينية. إن "حماس ومنظمات أخرى في قطاع غزة تستغل.. الشحنات الإنسانية والمدنية من المعدات والبضائع لأغراض إرهابية". لكن كوغات أكدت، الإثنين المنصرم، أن إسرائيل وافقت العام المنصرم على "عشرات الطلبات لشحن أجهزة الأشعة السينية إلى قطاع غزة بما في ذلك أجهزة جديدة وقطع غيار للأجهزة الموجودة." وأشارت الوحدة إلى أنها تتبع سياسة توازن بين الاعتبارات الأمنية والاحتياجات المدنية والإنسانية، لكنها قالت إن هذه السياسة "لن تستمر إلا في ظل ظروف أمنية مستقرة في قطاع غزة."

* * *

i24news: إسرائيل: منصور عباس يدعو المجتمع العربي للانضمام إلى الاحتجاجات المناهضة لحكومة نتنياهو

شعر حزب "راعم" أن التلويح بالعلم الفلسطيني في الاحتجاجات "لا ينبغي أن يكون موضع تركيز، لأن التركيز الآن هو الانخراط في القضايا المشتركة."

دعا رئيس حزب القائمة العربية الموحدة منصور عباس، المواطنون العرب إلى المشاركة في الاحتجاجات ضد الحكومة الجديدة بقيادة بنيامين نتنياهو، باستخدام أدوات ديمقراطية تحترم القانون فقط، دون تنفيذ مباشر المواجهات "بينما يثنيهم عن التلويح بالأعلام الفلسطينية خلال المظاهرات .

جاءت تصريحات منصور عباس في مقابلة له مع إذاعة "الشمس" ونقلتها صحيفة "هآرتس" اليومية، حيث اشار إلى أنه "يستند إلى فهم أن هذا التحالف لا يمكنه ولا يريد الترويج لمصالح المجتمع العربي" ولا يريد التعاون مع الأطراف التي تمثله. كما شعر حزب "راعم" أن التلويح بالعلم الفلسطيني في الاحتجاجات "لا ينبغي أن يكون موضع تركيز، لأن التركيز الآن هو الانخراط في القضايا المشتركة."

في وقت سابق من هذا الأسبوع، أصدر وزير الأمن القومي الإسرائيلي ايتمار بن غفير أوامره لمفوض الشرطة يعكوف شبتاي بإزالة وإنزال الأعلام الفلسطينية كلما علقت أو رفعت في أي من الأمكنة العامة في إسرائيل، ووقف كل حدث وصفه القرار بأنه "تحريضي ضد دولة إسرائيل ." **وقام بن غفير بحسب البيان بتحويل تعليمات إلى مكتب مفوض الشرطة تجيز لكل شرطي بأي درجة كان بإزالة الأعلام الفلسطينية، خلال ورديته. وذكر البيان أن "تعليمات بن غفير لمفوض الشرطة استنادا الى اعتبار أن رفع العلم الفلسطيني هو دعم لمنظمة إرهابية** ."

ويشار الى أن تعليمات الوزير لمفوض الشرطة تأتي على خلفية رفع عدد قليل من المتظاهرين ليلة السبت للعلم الفلسطيني وسط تل أبيب وذلك خلال مشاركتهم بالمظاهرة الحاشدة التي نظمت احتجاجا على الإصلاحات الجديدة التي تنوي الحكومة الاسرائيلية إدخالها على وزارة القضاء، وعلى خلفية الصور والاحتفالات في قرية عارة نهاية الأسبوع بعد الإفراج عن السجين الأمني كريم يونس بعد قضائه محكومية بالسجن 40 عاما، كما أجريت اليوم محادثة بين الوزير ومفوض الشرطة، حيث طلب خلالها بن غفير الحصول على توضيحات عن عدم نجاح الشرطة بمنع هذه الاحتفالات .

* * *

i24news: وزير الخارجية الإسرائيلي يعد الحاخام الأكبر في أوكرانيا بمزيد من المساعدات الإنسانية

لقد وجدت صديقًا حقيقيًا للجالية اليهودية في أوكرانيا في وزارة الخارجية. أشكر الوزير إيلي كوهين على الكلمات الرقيقة والإجراءات المهمة لصالح يهود أوكرانيا

التقى وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين مع الحاخام الأوكراني الأكبر موشيه رؤوفين أزمان هذا الأسبوع، ووعد بمزيد من المساعدات الإنسانية، مشددا على "التزام إسرائيل تجاه كل يهودي وعلى وجه الخصوص مع

يهود أوكرانيا في أوقاتهم الصعبة"، وأضاف: "أصدرت تعليماتي للمسؤولين في وزارة الخارجية للعمل على زيادة المساعدات الإنسانية التي نقدمها لأوكرانيا، من أجل تحسين وضعهم قدر الإمكان."

ومن جهته شرح الحاخام موشيه رؤوفين أزمان لكوهين وضع الجالية اليهودية في مواجهة الغزو الروسي، وحث إسرائيل على إرسال المزيد من المساعدات و "كل ما يمكن أن يساهم في تخفيف معاناة المواطنين". قال الحاخام أزمان بعد الاجتماع: "لقد وجدت صديقًا حقيقيًا للجالية اليهودية في أوكرانيا في وزارة الخارجية. أشكر الوزير إيلي كوهين على الكلمات الرقيقة والإجراءات المهمة لصالح يهود أوكرانيا". وبحسب المصادر يعيش في أوكرانيا أكثر من 400000 يهودي، مع وجود عدد كبير من السكان في العاصمة كييف ودنيبرو وخاركيف وأوديسا. في سبتمبر/ايلول من عام 2022، تجمع عشرات الآلاف من اليهود المتدينين في مدينة أومان الأوكرانية لأداء فريضة الحج السنوية، على الرغم من حثهم آزمان على عدم القيام بذلك بسبب الحرب.

ومنذ أن غزت روسيا جارتها في فبراير/شباط من عام 2022، كانت إسرائيل في خضم عملية توازن - دعم أوكرانيا مع الحفاظ على العلاقات مع موسكو سليمة، في ما أدانت إسرائيل ما تسميه روسيا "عمليتها العسكرية الخاصة" وقدمت بالفعل مساعدات إنسانية إلى كييف، وامتنعت إسرئايل عن إرسال دعم عسكري، مشيرة إلى القلق بشأن التعاون مع موسكو في سوريا. وقد أثار هذا النهج انتقادات خاصة من أوكرانيا، حيث استنكر رئيسها فولوديمير زيلينسكي نقص المساعدات ودعا المبعوث الأوكراني الإسرائيلي يفغن كورنيتشوك القدس إلى تغيير سياستها. وكانت القوات الروسية والأوكرانية قد دخلت في قتال عنيف على بلدة سوليدار في شرق أوكرانيا - وهي نقطة انطلاق في مسعى موسكو للسيطرة على منطقة دونباس بأكملها، حيث دخلت الحرب الآن شهرها الـ 11.

* * *

i24news: بيع أسهم ميناء حيفا الإسرائيلي بمبلغ 1.15 مليار دولار لمجموعة آداني غروب الهندية

كانت عملية البيع تتويجًا لإصلاح استمر قرابة عقدين من الزمن لقطاع ضعيف الأداء يعاني لسنوات من الإضرابات العمالية. تبيع إسرائيل موانئها المملوكة للدولة

أتمت مجموعة Adani الهندية - التي **فازت بمناقصة خصخصة ميناء حيفا في شمال إسرائيل - مؤخرًا شراء الميناء مقابل 1.15 مليار دولار، وفازت بحصة إلى جانبها شركة الخدمات اللوجستية المحلية** غادوت. وأقيم حفل التوقيع النهائي في القدس وحضره رام بيلينكوف، الرئيس التنفيذي لدائرة الخزانة في وزارة المالية الإسرائيلية، وممثل شركة آداني يائير دواري، والرئيس التنفيذي لشركة غادوت عوفر لينشيفسكي.

قال كاران أداني، الرئيس التنفيذي لمجموعةAdani Group ، "هذا يوم سعيد لنا ولجميع مواطني إسرائيل بعد أن أكملنا شراء ميناء حيفا". "نتوقع الآن ترقية نشاطها في أقرب وقت ممكن لتحسين الخدمة، وتحويل الاختناقات المرورية للسفن إلى أمر منسي، وتخفيف تكاليف المعيشة لجميع المواطنين [الإسرائيليين]".

وقال لينشيفسكي: "نتطلع إلى دخول الميناء، من أجل تطويره قيد السرعة، والبدء في توفير خدمات جديدة للاقتصاد بحيث يزيد من نموه خلال السنوات القليلة المقبلة".

أعلنت إسرائيل في يوليو 2022 أنها ستبيع ميناء حيفا - أحد موانئها البحرية الرئيسية ومركز تجاري رئيسي على البحر الأبيض المتوسط - إلى Adani و.Gadot وكانت عملية البيع تتويجًا لإصلاح استمر قرابة عقدين من الزمن لقطاع ضعيف الأداء يعاني لسنوات من الإضرابات العمالية. تبيع إسرائيل موانئها المملوكة للدولة وتقوم ببناء أرصفة خاصة جديدة في محاولة لخفض التكاليف وتقليل أوقات الانتظار فوق المتوسط لتفريغ السفن. وتنتقل حوالي 99 في المائة من جميع البضائع من وإلى إسرائيل عن طريق البحر. وقد بدأت عملية الخصخصة عام 2020 بموافقة اللجنة الوزارية للخصخصة. وتأتي خصخصة ميناء حيفا في إسرائيل بعد أن خصخصت الدولة أنشطة ميناء إيلات في عام 2013، في عملية يرجى من ورائها خفض غلاء المعيشة وزيادة المنافسة في الموانئ البحرية وتحسين كفاءتها، على ما صرح في حينه وزير المالية أفيغدور ليبرمان .

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يدافع عن خطة الإصلاح القضائي ويلمح إلى قيود على الاحتجاجات ضد الحكومة

رئيس الوزراء يصر على أنه سيتم الدفع بالإصلاح القضائي الشامل بمسؤولية، ويساوي بين دعوة أعضاء كنيست من اليمين المتطرف إلى سجن قادة المعارضة وبين لافتات حملها متظاهرون شبهت الحكومة بالنازيين

دافع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يوم الأربعاء عن الإصلاح القضائي المخطط له الذي كشفت عنه حكومته مؤخرا، بينما ألمح إلى أنه قد تكون هناك حدود لمدى تحمله للاحتجاجات ضد حكومته. وقال نتنياهو خلال مؤتمر صحفي عقده لعرض خطة حكومته الاقتصادية، "نحن لا نضعف الجهاز القضائي، بل نقوم بتعزيز كل أنظمتنا والديمقراطية وحكم القانون التي تعتمد جميعها على التوازن بين المؤسسات." وأضاف: "هذا التوازن الذي نجده في جميع دول العالم قد انهار إلى حد ما، كما تعلمون، في إسرائيل، وعلينا إعادته بطريقة مسؤولة وهذا ما سنفعله."

في وقت سابق من مساء الأربعاء، نشر وزير العدل ياريف ليفين الأجزاء الأولى من مسودة تشريع يهدف إلى إعادة هيكلة النظام القانوني بالكامل كما أعلن الأسبوع الماضي. ستمنح عملية الإصلاح الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، بما في ذلك المحكمة العليا، وتحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء التشريعات، وتمكن الكنيست من إعادة تشريع القوانين التي تمكنت المحكمة من إلغائها بأغلبية 61 عضو كنيست فقط.

منذ الإعلان عن الإصلاحات المخطط لها الأسبوع الماضي، حذر نواب معارضون أن من شأنها قلب الديمقراطية الإسرائيلية وحثوا الإسرائيليين على النزول إلى الشوارع للاحتجاج. وأثارت هذه الدعوات حفيظة نواب الائتلاف، بمن فيهم عضو الكنيست اليميني المتطرف من حزب "عوتسما يهوديت"، تسفيكا فوغل، الذي دعا إلى اعتقال رئيس حزب "يش عتيد" يائير لابيد ورئيس حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس بتهمة الخيانة.

ندد نتنياهو يوم الأربعاء مرة أخرى بتصريحات فوغل بينما ساوى بينها وبين اللافتات التي شوهدت في مظاهرة مناهضة للحكومة في نهاية الأسبوع والتي شبهت الوزراء بالنازيين. "في الديمقراطية لا تعتقل رؤساء المعارضة، وفي الديمقراطية لا تصف المعارضة رؤساء الحكومات بالنازيين، ولا تصف الحكومة المنتخبة بالرايخ الثالث". تجدر الإشارة إلى أن أعضاء الكنيست المعارضين للائتلاف لم يستخدموا مثل هذه اللغة. وقال رئيس الوزراء "أود أن أوجه نداء لتهدئة الخطاب العام. لن يتم تدمير الدولة، ولن يتم طمس الديمقراطية." وتابع قائلا، "جوهو الديمقراطية هو أن المناقشات – بما في ذلك تلك التي نجريها اليوم – لا تتم بالرصاص. يتم حسمها في صندوق الاقتراع وفي أصوات بالكنيست. يمكن أن نختلف، لكن يجب أن نحدد حدود الخطاب"، منتقدا كما يبدو لهجة الخطاب المستخدم ضد حكومته. أكثر من أي شيء آخر لا يمكن أن يكون هناك عنف – لا ترخيص للعنف، ولا ترخيص لإغلاق الطرق أو القيام بأعمال أخرى تمس بالمواطنين."

تأتي هذه التصريحات في الوقت الذي أعطى فيه لبيد أول مقابلة مساء الأربعاء منذ استبداله كرئيس للوزراء. ورفض لبيد محاولة نتنياهو المساواة بين سلوك المحتجين ضد الحكومة الجديدة والتصريحات التي أدلى بها نواب من الائتلاف الحاكم. وقال لبيد في مقابلة مع القناة 13 "أكره هذه المقارنات. هناك فرق بين أولئك الذين يحاولون سحق ديمقراطيتنا وأولئك الذين يحاولون حمايتها." وأضاف "هذا الشيء الذي يفعلونه حيث يحرضون في الصباح وفي المساء يناشدون الجميع بالهدوء هو نفاق لا يطاق." وندد لبيد، وهو حاليا زعيم المعارضة في الكنيست، بتصريحات عضو الكنيست السابق من حزب "ميرتس" يائير غولان، الذي دعا إلى

انتفاضة مدنية ضد الحكومة الجديدة. وقال رئيس يش عتيد إنه وغانتس لا يقولان إنه ينبغي أن تكون هناك حرب أهلية، وإنما يحذران من أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة قد تؤدي إلى اندلاع حرب كهذه. كما دعا لبيد رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ إلى التحدث بشكل أكثر وضوحا ضد خطة الإصلاح القضائي التي تدفع بها الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، قال لبيد إنه تحدث مع غانتس وقرر الاثنان عدم حضور الاحتجاج المخطط له يوم السبت في تل أبيب ضد الحكومة حتى لا يتم تسييسه أكثر من اللازم.

مساء الأربعاء، تظاهرت مجموعة صغيرة من نشطاء حزب "الليكود" من أمام منزل رئيس المحكمة العليا الأسبق أهارون باراك في تل أبيب. باراك كان حذر من التغييرات المخطط لها في الجهاز القضائي في سلسلة من المقابلات التلفزيونية في نهاية الأسبوع. وكان بالإمكان سماع أحد الناشطين وهو يصرخ عبر مكبر الصوت في مقطع فيديو من التظاهرة ويقول "أنت فاسد، أنت رئيس منظمة إجرامية"، قبل أن يتهم المدعين العامين والقضاء بتلفيق اتهامات ضد سياسيين من اليمين.

المزاعم كانت تشير إلى محاكمة نتنياهو الجارية بتهم فساد، والتي ينفي فيها رئيس الوزراء ارتكابه لأي مخالفات. زعم رئيس الوزراء دون تقديم أي دليل على أن لوائح الاتهام ضده هي جزء من محاولة من قبل خصومه السياسيين ووسائل الإعلام والنيابة العامة وسلطات إنفاذ القانون للإطاحة به من منصبه.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: ليفين يكشف عن مشاريع القوانين لتحييد المحكمة العليا والتي ستحرمها تقريبا من كل الوسائل لكبح جماح الحكومة

مسودة التشريع التي كشف عنها وزير العدل تحد بشكل جذري من قدرة المحكمة على إلغاء القوانين، وتمنعها من التدخل في قوانين الأساس، وتمنح الائتلاف الحاكم سيطرة على تعيين القضاة

بقلم جيريمي شارون

نشر وزير العدل ياريف ليفين مشاريع قوانين مساء الأربعاء من شأنها تفعيل برنامجه المتطرف لإصلاح النظام القضائي الإسرائيلي والحد بشكل صارم من سلطة محكمة العدل العليا للمراجعة القضائية على تشريعات الكنيست والإجراءات التنفيذية. ويمنح إصلاح النظام القضائي الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، بما في ذلك المحكمة العليا، ويحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء التشريعات، ويمكّن الكنيست من إعادة تشريع القوانين التي تمكنت المحكمة من إلغائها، بأغلبية 61 عضوا فقط. وقال مسؤولون في الائتلاف

إن الحكومة تهدف إلى تمرير مجموعة التشريعات لتصبح قانونا بحلول نهاية مارس. وأثارت المقترحات، التي أوضحها ليفين جزئيا الأسبوع الماضي، معارضة شرسة بين جزء كبير من الجمهور، والعديد من رجال القانون وأحزاب المعارضة الذين يجادلون بأن الإصلاح سيزيل جميع الضوابط على سلطة الحكومة ويعرض للخطر حقوق الأقليات والعناصر الأضعف داخل المجتمع. وقال زعيم المعارضة يائير لبيد إن المقترحات "ليست إصلاحا قانونيا" وإنما "تغييرا جذريا للنظام"، وشبّه رئيس المحكمة العليا الأسبق أهارون باراك المقترحات بـ "الحبوب السامة" التي ستحول إسرائيل إلى "ديمقراطية فارغة"، ولا تترك للمواطنين أي دفاع ضد سحب جزء من حقوقهم أو جميعها، وتشكل بداية نهاية دولة اسرائيل الحديثة.

يجادل ليفين وأنصار هذا الإجراء ردا على ذلك بأن المحكمة العليا قد تجاوزت سلطتها في العقدين الماضيين وأعاقت بشدة قدرة الائتلافات والوزراء المنتخبين على سن سياسة الحكومة. رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي عين ليفين عندما تولى ائتلافه السلطة في 29 ديسمبر، يؤيد بشدة المقترحات ويزعم أنها "ستعزز الديمقراطية."

أغلبية للائتلاف الحكومي في لجنة اختيار القضاة

مشروع القانون الرئيسي الذي صاغه ليفين ووزارته لتحقيق أهدافه هو تعديل "قانون أساس: القضاء." ووفقا للتشريع الذي صاغه ليفين، سيتم توسيع لجنة اختيار القضاة، المسؤولة عن تعيين القضاة في كل محكمة في إسرائيل – وكذلك عن الترقيات إلى المحاكم العليا وعزل القضاة إذا لزم الأمر – من تسعة إلى 11 عضوا. وستضم اللجنة ثلاثة وزراء من بينهم وزير العدل الذي سيرأس اللجنة؛ ثلاثة أعضاء كنيست، من المرجح ولكن من غير المؤكد أن يكون أحدهم عضوًا في المعارضة؛ ممثلين عامين اثنين يختارهما وزير العدل؛ وثلاثة قضاة من المحكمة العليا بمن فيهم رئيس المحكمة. وسيعطي هذا الحكومة سيطرة على سبعة من أعضاء اللجنة الأحد عشر. ستكون هناك حاجة لأغلبية ستة أعضاء من اللجنة لانتخاب قضاة المحكمة العليا، وأغلبية بسيطة لانتخاب قضاة المحاكم الأدنى.

سينشئ التشريع أيضا جلسات استماع للمرشحين للمحكمة العليا، ومع ذلك في حال عدم انعقاد جلسة استماع، يحق للجنة تعيين المرشح على أي حال.

تكاد لا توجد وسيلة للمراجعة القضائية

بشكل أساسي، ينص مشروع القانون على الشروط التي بموجبها يمكن للمحكمة العليا ممارسة المراجعة القضائية لتشريعات الكنيست. وعلى الرغم من أن تعديل ليفين لقانون الأساس سيؤسس لأول مرة في القانون حق المحكمة في ممارسة المراجعة القضائية، فإن قدرة المحكمة على إلغاء أو تعديل قوانين الكنيست ستضعف بشكل كبير من الناحية العملية. وكانت هذه السلطة مستمدة إلى حد كبير حتى الآن من إقرار "قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته" الذي تم سنه في عام 1992 وحكم "بنك مزراحي" التاريخي الصادر عن المحكمة العليا في عام 1995.

ينص مشروع قانون ليفين صراحة على أن المحاكم لا يمكنها حتى سماع الحجج ضد قوانين الأساس شبه الدستورية لإسرائيل، وأي قرار صادر عن محكمة بإلغاء أو تقييد أحد قوانين الأساس لن يكون له أي صلاحية. ويتم إدخال هذا البند في التشريع من أجل منع المحكمة العليا من عرقلته من خلال القيام على الفور بمراجعة قضائية على حزمة الإصلاحات للحكومة الجديدة.

لن تتمكن المحكمة العليا من إبطال تشريع للكنيست إلا إذا تولت البت في القضية لجنة كاملة من 15 قاضيا في المحكمة، باستثناء أولئك غير القادرين على المشاركة لأسباب مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي قرار بإلغاء تشريع يجب أن يحظى بتأييد 80في المئة من القضاة، مما يعني 12 من أصل 15 قاضيا في قضية يحضر فيها جميع قضاة المحكمة العليا. ومع ذلك، سيكون الكنيست قادرا ببساطة على إعادة تشريع القانون لمدة أربع سنوات بتصويت 61 عضوا فقط – وهو ما تمتلكه جميع ائتلافات الأغلبية – مما يعني أن المراجعة القضائية للمحكمة العليا لتشريعات الكنيست ستكون محدودة للغاية وسيكون بالإمكان قلبها بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون الكنيست قادرا على استباق أي قرار تتخذه المحكمة لإلغاء قانون من خلال تضمين بند "بصرف النظر" في التشريع الأصلي والذي ينص على أن القانون سيكون محصنا من المراجعة القضائية.

إلغاء "المعقولية"

يفرض تشريع ليفين أيضا قيودا حاسمة أخرى على المحكمة، وهي إزالة قدرة المحكمة على استخدام اختبار "المعقولية" لتحديد ما إذا كانت القرارات الإدارية "معقولة" وتم اتخاذها مع مراعاة جميع العوامل ذات الصلة. واستخدمت المحكمة العليا على مر السنين مبدأ المعقولية لإلغاء العديد من قرارات مهمة للحكومة وللسلطات المحلية، بما في ذلك دعم الحقوق الدينية، وضمان الحماية الكافية من إطلاق الصواريخ من غزة للمدنيين في الجنوب، وإلغاء التعيينات السياسية التي تنطوي على إشكالية كبيرة. وتعارض الحكومة الجديدة

بشدة استخدام المحكمة لمبدأ المعقولية على أساس أنه غير متبلور للغاية، وبالتالي يمنح المحكمة سلطة لا مبرر لها على سياسة الحكومة.

وقال ليفين في الأسبوع الماضي بعد الكشف عن المكونات الأساسية للإصلاحات خلال مؤتمر صحفي عقده في الكنيست

"نتوجه إلى صناديق الاقتراع ونصوت وننتخب، ومرة تلو الأخرى، يقوم أشخاص لم ننتخبهم بالاختيارات... هذه ليست ديمقراطية." واختتم وزير العدل حديثه بالقول "ستعمل هذه الإصلاحات على تقوية النظام القانوني واستعادة ثقة الجمهور فيه، وستستعيد النظام: سيسمح ذلك للمجالس التشريعية بالتشريع، وللحكومة بالحكم، وللمستشارين القانونيين بتقديم المشورة، وللقضاة في إصدار الأحكام." وندد زعماء المعارضة بشدة بمقترحات ليفين ووصفوها بأنها انقلاب سياسي، بينما حذر رجال قانون، بمن فيهم قضاة سابقون في المحكمة العليا، من أن حزمة الإصلاحات ستقوض الديمقراطية الإسرائيلية بشدة.

في مقابلة أجراها "تايمز أوف إسرائيل" معه في وقت سابق الأربعاء، حذر النائب السابق لرئيس المحكمة العليا إلياكيم روبنشتاين من أن حزمة الاصلاحات التي يقترحها ليفين قد تؤدي إلى "دكتاتورية ديمقراطية"، وقال إنها ستترك إسرائيل عمليا مع فرع واحد من الحكومة فقط: ائتلاف الأغلبية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: السفير التركي لدى إسرائيل يسلم أوراق اعتماده بعد أربع سنوات من جمود في العلاقات

شاكر أوزكان تورونلر يشير في خطابه إلى وضع الحرم القدسي، ولكن ليس إلى الفلسطينيين؛ الرئيس هرتسوغ يدعو إردوغان إلى زيارة إسرائيل

بقلم لازار بيرمان

قدم السفير التركي الجديد لدى إسرائيل أوراق اعتماده إلى الرئيس يتسحاق هرتسوغ يوم الأربعاء في القدس، ليملأ رسميا منصبا ظل خاليا لأكثر من أربع سنوات. شاكر أوزكان تورونلر، الذي وصل إلى إسرائيل في نوفمبر، هو دبلوماسي مخضرم شغل في السابق منصب القنصل العام لتركيا في القدس – سفير تركيا لدى الفلسطينيين عمليا – وكان مؤخرا سفيرا لبلاده في الهند. في حديقة مقر رؤساء إسرائيل، عزفت فرقة

عسكرية النشيد الوطني التركي وتم رفع العلم التركي. بعد ذلك سار تورونلر على البساط الأحمر ووصل المبنى حيث سلم الرسالة إلى رئيس الدولة الذي كان في انتظاره.

في خطابه إلى جانب تورونلر بعد استلام أوراق اعتماده، دعا هرتسوغ الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إلى زيارة إسرائيل.

وقال هرتسوغ: "إنها علاقة عرفت أزمات في الماضي ولكنها الآن، من دواعي سرورنا، تسير في مسار مشجع للغاية"، مشيرا إلى إمكانات التعاون في مجالات السياحة والأوساط الأكاديمية والطاقة والعلوم والثقافة والزراعة.

في خطابه باللغة التركية، شدد تورونلر على أهمية الحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي، لكنه لم يذكر القضية الفلسطينية على وجه الخصوص. وفي الأسبوع الماضي، قال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو لنظيره الإسرائيلي إيلي كوهين إن زيارة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى الحرم القدسي في اليوم السابق "غير مقبولة."

في خطابه، أعرب تورونلر عن أمل تركيا في أن تنمو التجارة الثنائية بين البلدين إلى 15 مليار دولار في المستقبل القريب. في

عام 2021، بلغ هذا الرقم 7.7 مليار دولار، بزيادة حوالي 30في المئة مقارنة بالعام السابق. وكتب تورونلر في سجل زوار مقر رؤساء إسرائيل أنه يعتقد أن "العلاقات الودية القائمة بالفعل بين بلدينا" ستستمر في التوسع.

في أوائل ديسمبر، قدم تورونلر نسخة من أوراق اعتماده لغيل هاسكل، رئيس بروتوكول الدولة في وزارة الخارجية، مما سمح له ببدء العمل. وفي مايو 2018، استدعت تركيا سفيرها وطلبت من سفير إسرائيل مغادرة البلاد احتجاجا على رد إسرائيل على احتجاجات على حدود غزة، والتي قُتل فيها عشرات الفلسطينيين. وفي شهر أغسطس الأخير، أعلنت إسرائيل تعيين إيريت ليليان، وهي دبلوماسية بارزة لعبت دورا رئيسيا في المصالحة بين إسرائيل وتركيا، سفيرة جديدة في تركيا. وقدمت ليليان أوراق اعتمادها لإردوغان قبل أسبوعين في أنقرة.

ليليان شغلت منصب القائم بأعمال السفارة الإسرائيلية في أنقرة منذ فبراير 2021، وخلال هذه الفترة تحرك الجانبان ببطء ولكن بثبات لاستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. كانت إسرائيل حليفا إقليميا لتركيا

لفترة طويلة قبل أن تبدأ العلاقات بينهما في التدهور بعد انتخاب إردوغان. وصلت التوترات إلى ذروتها خلال مداهمة للكوماندوز الإسرائيلي في عام 2010 لسفينة "مافي مرمرة" المتوجهة إلى غزة، وهي جزء من أسطول هدف إلى خرق الحصار المفروض على غزة، وخلفت المداهمة 10 نشطاء أتراك قتلى في أعقاب اشتباك عنيف مع جنود إسرائيليين على متن السفينة. وعلى الرغم من الاعتذار الرسمي الذي قدمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، اتهم إردوغان الدولة اليهودية بـ"الحفاظ على روح هتلر حية" خلال عملية "الدرع الواقي" في يوليو 2014 ووصفها بأنها "دولة إرهاب."

تعافت العلاقات في وقت لاحق إلى حد ما، لكن كلا البلدين سحبا سفيريهما بعد أن اتهم إردوغان في عام 2018 إسرائيل بـ"إرهاب الدولة" و"الإبادة الجماعية" عندما قُتل عشرات الفلسطينيين في احتجاجات عنيفة وقعت في غزة في مايو من ذلك العام، بعد قيام الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية في خطوة مثيرة للجدل من تل أبيب إلى القدس. ووسط مؤشرات دبلوماسية العام الماضي أشارت إلى أن أردوغان يسعى إلى انفراج في العلاقات مع إسرائيل، زار هرتسوغ أنقرة في رحلة رسمية في مارس وتم استقباله في العاصم أنقرة بموكب عسكري كامل.

وزار رئيس الوزراء السابق يائير لبيد أنقرة عندما كان وزيرا للخارجية في يونيو الماضي، حيث التقى مع تشاووش أوغلو. وبعد المحادثات رفيعة المستوى التي هدفت إلى تعزيز التقارب بين البلدين، أشاد لبيد بالتعاون الأمني مع تركيا الذي ساعد في إحباط مخطط إيراني لاختطاف أو قتل مواطنين إسرائيليين في اسطنبول. ويسعى أردوغان إلى تحسين العلاقات مع إسرائيل والخصوم الإقليميين الآخرين لتقليل العزلة السياسية والاقتصادية المتزايدة لتركيا. وقد تراجعت العملة التركية في السنوات الأخيرة بشكل حاد، مما ترك تركيا في حالة اضطراب اقتصادي قبل انتخابات مقررة هذا العام.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الاقتراح لسحب الجنسية من منفذي الهجمات الذين يتلقون رواتب من السلطة الفلسطينية يمضي قدما بمساعدة المعارضة

بقلم كاري كيلر-لين

بدعم واسع من أكثر من 70 مشرعا، تم تمرير التشريع الذي من شأنه سحب الجنسية أو الإقامة من منفذي الهجمات الذين تدفع لهم السلطة الفلسطينية رواتبهم في قراءة تمهيدية في الهيئة العامة للكنيست يوم الأربعاء. وينطبق مشروع القانون على كل من المواطنين الإسرائيليين والمقيمين الدائمين المسجونين بعد

إدانتهم بتهم تتعلق بالإرهاب. تدفع السلطة الفلسطينية بشكل منتظم رواتب لمنفذي الهجمات، وينطبق القانون أيضا على المنظمات التي تدفع الأموال نيابة عن السلطة الفلسطينية. وانضم نواب المعارضة من الوسط واليمين إلى أعضاء الكنيست في الائتلاف الحاكم، في استراحة نادرة من الخلافات الحادة بين الطرفين، لتقديم سبعة مشاريع قوانين مماثلة لسحب الجنسية، والتي سيتم تقليصها إلى اقتراح موحد عند خضوعها لمراجعة في اللجان البرلمانية. وجاء التصويت في قراءة تمهيدية من بين أربعة ضرورية لتمرير الاقتراح ليصبح قانونا في أعقاب إطلاق سراح كريم يونس في الأسبوع الماضي، وهو أقدم أسير أمني فلسطيني، بعد أربعين سنة قضاها في السجن.

وربط عضو الكنيست أوفير كاتس، الذي قدم مشروع القانون الرئيسي، المبادرة بوقف تكريم منفذي الهجمات باعتبارهم أبطالا في صفوف مواطني إسرائيل العرب. ولقد حظي يونس، الذي قتل الجندي الإسرائيلي أفراهام برومبرغ في عام 1980، باستقبال الأبطال في بلدته عارة. وقال كاتس "جميعنا راى الاحتفالات ولا يوجد إسرائيلي لم يشعر بالانزعاج. ينبغي علينا وقف هذه الاحتفالات. على الرغم من أننا لا نستطيع إعادة القتلى، يمكننا على الأقل تجنيب العائلات الثكلى ألم هذه الاحتفالات. من سيأتي بعد ذلك سيدرك أن الاحتفالات قد انتهت؛ لن يعودوا إلى هنا بل إلى رام الله وإلى غزة."

مخاطبة الهيئة العامة للكنيست بدلا من وزير الداخلية أرييه درعي، التي تُعد وزارته الأكثر ارتباطا بمشروع القانون، قالت وزيرة المواصلات ميري ريغيف "على الإرهابيين أن يتعفنوا في السجون دون أي حقوق." وزعمت "من يمكنه أن يتخيل حصول الإرهابي على حقوق من الدولة، وضمان اجتماعي، ودعم الدخل، والتعليم؟ هذا شيء لا يحدث في أي بلد في العالم."

يأتي الجدل حول سحب الجنسية في ظل موجة مستمرة من الهجمات وتهاون مزعوم في عمل الشرطة وهو ما دفع بقضية الأمن الداخلي إلى صدارة قائمة المخاوف التي تؤرق الإسرائيليين. مع ذلك، قال النائب أحمد الطيبي، الذي يمثل حزب "الجبهة-العربية للتغيير" ذي الأغلبية العربية، إن مشروع قانون إلغاء الجنسية "عنصري" وقد صُمم ليُطبق على العرب فقط. وقال الطيبي "هناك حيلة في هذا القانون تهدف إلى جعله ينطبق على العرب فقط. لم يفكر أي منكم في تطبيق القانون على قاتل [رئيس الوزراء الأسبق] رابين أو على قتلة عائلة دوابشة أو أبو خضير"، مشيرا إلى ثلاثة جرائم نفذها متطرفون يهود لدوافع قومية. وأضاف الطيبي "هذا تشريع عنصري في الأساس."

في نقاش أجري في لجنة برلمانية في وقت سابق من الأسبوع، قال عضو كنيست من حزب "الليكود" للطيبي إنه يفضل القتلة اليهود على القتلة العرب، عندما طرح الطيبي نفس النقطة. وأكد الطيبي، وهو عضو كنيست مخضرم ومستشار سابق لرئيس السلطة الفلسطينية آنذاك ياسر عرفات، على أن "الجنسية هي اتفاق بين

الدولة المواطن، ودفع المخصصات ليست سببا لسحب الجنسية. فيما يتعلق بجرائم القتل هناك محاكم تحاكم الناس."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: عضو كنيست من الائتلاف يدعو إلى اعتقال زعيمي المعارضة لبيد وغانتس، متهما إياهما بـ"الخيانة"

تسفيكا فوغل من حزب اليمين المتطرف "عوتسما يهوديت" يقول إنه ينبغي حبس رئيس الوزراء السابق وسياسيين آخرين لقيامهم بدعم التظاهرات الاحتجاجية على التغيير المزمع في الجهاز القضائي والتحذير من حرب أهلية

دعا عضو كنيست من حزب "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف، الذي يتزعمه إيتمار بن غفير، الثلاثاء إلى اعتقال زعيمي المعارضة وعضوي كنيست سابقين، متهما إياهم بـ"خيانة الدولة" وواصفا إياهم بأنهم "من أخطر الأشخاص في الوقت الحالي"، مثيرا إدانات واسعة من وسط اليسار، وفي وقت لاحق الثلاثاء، من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

وأدلى عضو الكنيست تسفيكا فوغل، وهو عميد متقاعد في الجيش الإسرائيلي، بتصريحاته في مقابلة مع هيئة البث الإسرائيلية "كان"، ردا على تصريحات أدلى بها زعيم المعارضة يائير لبيد، ورئيس حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس، والعضوين السابقين في الكنيست يائير غولان وموشيه يعالون ضد خطط الحكومة لإصلاح النظام القضائي الإسرائيلي. وقال فوغل "هذا جنون. يجب اعتقال هؤلاء الأربعة. أنهم من أخطر الأشخاص في الوقت الحالي."

عندما سألته محاورته منذهلة عما إذا كانت قد سمعته بشكل صحيح، أكد فوغل تصريحه. وقال "هذا تماما ما قلته. هؤلاء الأربعاء يتحدثون الآن عن الحرب... لو كانوا يدعون إلى مظاهرات، سأمنحهم كل حق للتظاهر. لكنهم يتحدثون بمصطلحات تعتبرني عدوا." وأضاف "بالنسبة لي، هذه خيانة للدولة، إذا لم أكن واضحا بما فيه الكفاية."

وكان لبيد وغانتس وغولان ويعالون انتقدوا خطة الحكومة الجديدة لتنفيذ إصلاح قضائي شامل يقول منتقدوه إن من شأنه تحييد النظام القضائي في البلاد والسماح للحكومة بالمس بحقوق الأقليات وإلغاء رقابة المستشارين القانونيين ومحكمة العدل العليا.

يوم الإثنين، اتهم غانتس نتنياهو بـ"القيادة نحو حرب أهلية"، وحض لبيد أنصاره على النزول إلى الشوارع في "إطار الحرب على بلدنا"، في حين دعا غولان إلى "عصيان مدني"، وحث يعالون المفوض العام للشرطة على

عدم الامتثال لأوامر وزير الأمن القومي بن غفير، الذي مُنح صلاحيات غير مسبوقة على الشرطة في إطار الحكومة الجديدة، مع سلطة أكبر لإملاء سياسات الشرطة. ومن المتوقع أن يصبح فوغل رئيسا للجنة الأمن الداخلي في الكنيست في غضون بضعة أسابيع، مما يمنحه صلاحية الإشراف على الشرطة، التي تخضع لسلطة زعيم عوتسما يهوديت ووزير الأمن القومي الجديد، بن غفير.

تعليقا على تصريحات فوغل، كتب لبيد في تغريدة: "كان من الواضح أن هذا سيحدث. في دول غير ديمقراطية، تهدد القيادة دائما باعتقال قادة المعارضة." وأضاف "هكذا تنهار الديمقراطية، في يوم واحد. بن غفير يطالب باستخدام خراطيم المياه ضد المتظاهرين المؤيدين لنا، وعضو الكنيست فوغل يقول إنه ينبغي اعتقال غانتس واعتقالي والإلقاء بنا في السجن بتهمة الخيانة، وفي بئر السبع، يحاول رجل دهس طلاب [مؤيدين لنا] لتظاهرهم واستخدام حقهم في حرية التعبير. لن نسمح بالدوس عليها أو على بلدنا الحبيب."

ودعا عضو الكنيست من حزب "الوحدة الوطنية" غادي آيزنكوت، وهو مثل غانتس ويعالون رئيس أركان سابق للجيش الإسرائيلي، فوغل إلى "التراجع عن تصريحاته الخطيرة"، وحض نتنياهو على "التنديد فورا" بأقواله، مضيفا: "ائتلاف يدعو إلى اعتقال زعماء المعارضة هو أمر غير مقبول في دولة ديمقراطية."

وأصدر غانتس بيانا ناريا لم يعلق فيه على تصريحات فوغل بشكل مباشر، لكنه قال فيه إن إسرائيل "بحاجة إلى اتفاقات

واسعة وليس استمرار التحريض والانقسامات"، وطالب نتنياهو "بإدانة الهجمات على المتظاهرين والتصريحات الخطيرة"، وحضه على "العمل على رأب الصدع في الأمة، وليس توسيعه."

في البداية، التزم مكتب نتنياهو الصمت بشأن هذه المسألة، لكنه أصدر لاحقا بيانا قال فيه إنه قال لرئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ في مكالمة هاتفية: "في دولة ديمقراطية، لا يتم اعتقال زعماء المعارضة، تماما مثلما لا يتم وصف وزراء الحكومة بالنازيين، ولا يتم وصف الحكومات اليهودية بالرايخ الثالث، ولا يتم تشجيع الجمهور على عصيان مدني."

وزير الدفاع من حزب "الليكود" يوآف غالانت دعا "الجميع – من اليمين ومن اليسار – إلى تهدئة الأجواء"، مضيفا "الكلمات لها مغزى ونحن ندخل منطقة خطرة. حتى في أوقات الخلاف العميق، فإن مهمة قادة الجمهور هي الحفاظ على الوحدة الوطنية."

وكتب عضو الكنيست داني دنون (الليكود) في تغريدة عل "تويتر" إن "التصريحات التي تم الإدلاء بها اليوم في خضم الخطاب غير مقبولة"، قائلا إنه في حين أنه يعارض أيديولوجيا لبيد وغانتس ويرى أن تصريحاتهما الأخيرة لا تقل ضررا، فإن "الدعوات إلى سجنهما تتجاوز كل الحدود." ومع ذلك، حصل فوغل على دعم من

وزير التراث وزميله في عوتسما يهوديت، عميحاي إلياهو. وقال إلياهو "أنا لا أفهم كيف أننا لا نردد جميعا صرخات الألم التي عبّر عنها صديقي تسفيكا فوغل"، متهما لبيد ورئيس محكمة العدل العليا الأسبق، أهارون باراك، وآخرين "بوضع حرب أهلية محتملة على جدول الأعمال العام وإلغاء الأساس المدني الذي يوحدنا، والجميع يلتزم الصمت."

عضو كنيست ثالث من حزب عوتسما يهوديت، وهو نائب الوزير ألموغ كوهين، كرر أقوالا مماثلة، وقال للقناة 13 إنه في حال استمر زعماء المعارضة "تحريضهم ورغبتهم في إراقة الدماء في الشوارع – فسيتم تكبيل أيديهم بالأصفاد."

ونقلت "كان" عن وزراء في الليكود لم تذكر أسماءهم وصفهم للتصريحات بأنها "مضرة" وانتقادهم لبن غفير لصمته، وحثوه على "السيطرة على حزبه." وأفاد عدد من وسائل الإعلام أن بن غفير رفض الدعوات لاعتقال شخصيات من المعارضة، وكتب في مجموعة مغلقة لأعضاء حزبه على تطبيق "واتساب": "أنا أفهم الجميع في ظل التحريض والفتنة ضدنا، لكن لا تذهبوا في اتجاه اعتقال لبيد وغانتس بأي حال من الأحوال."

بعد ذلك أصدر وزير تنمية الجليل والنقب يتسحاق فاسرلاوف من عوتسما يهوديت بيانا قال فيه: "أنصح الجميع بالهدوء – ألا يهدد غانتس بحرب أهلية، وألا يحذر لبيد من أن الأمور ستؤول إلى إراقة دماء. وأدعو إخواني في اليمين إلى تهدئة الأجواء وعدم الانجرار إلى استفزازات الطرف الآخر."

نظم الآلاف من المتظاهرين المناهضين للحكومة مظاهرات في تل أبيب يوم السبت، واستمرت احتجاجات أصغر هذا الأسبوع حيث دعت شخصيات في المعارضة إلى مسيرات حاشدة وإضرابات ضد سياسات الحكومة والتغييرات المخطط لها، بدعوى أنها تحاول تحييد الطابع الديمقراطي لإسرائيل. وأمر بن غفير الشرطة بالبدء في اتخاذ تدابير أكثر صرامة ضد الاحتجاجات، بما في ذلك اعتقال من يقوم بإغلاق الطرق من المتظاهرين.

* * *

إسرائيل اليوم: الاتفاق على قواعد اللعبة: القضايا التي يجب رفعها خلال زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي

ترجمة: فاتن أيوب. أطلس للدراسات

مائير بن شابات / كان رئيس مجلس الأمن القومي ومستشار الأمن القومي للحكومة الإسرائيلية في عام 2017-2021، أدار الاتصالات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وروسيا وشارك في اتفاقات ابراهام. يعمل حاليًا كباحث في معهد دراسات الأمن القومي. من المتوقع أن يصل المستشار الأمريكي للأمن القومي، جيك

سوليفان، الأسبوع المقبل للقدس من أجل عقد محادثات مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ومع مسؤولين إسرائيليين آخرين، فيما يخص سياسات الحكومة الجديدة.

بالنسبة لنتنياهو، تأتي هذه الزيارة في وقت مثالي من أجل تحريك سلسلة مبادرات سياسية، من ضمنها - القضية الإيرانية، الوضع في الشرق الأوسط والحرب في أوكرانيا. كما سيسمح بتنسيق إجراءات من أجل تعزيز التطبيع مع دول أخرى وصياغة اتجاهات عمل أخرى في سبيل تعميق اتفاقات ابراهام والتي يمكن الترويج لها في قمة "منتدى النقب" الذي سيُعقد في شهر مارس .

على خلفية الاختلافات في التوجهات والمواقف بين واشنطن وإسرائيل، والتي قد تُشكل تحديًا للعلاقات بين الإدارتين، لذا ستكون هذه الزيارة بمثابة فرصة للاتفاق على "قواعد اللعبة." أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، يجدر افتراض أنهم في البيت الأبيض نسقوا التوقعات مع الواقع الجديد وتشكيل الحكومة ومواقفها. بشكل أو بآخر، أحد أهداف نتنياهو سيكون التخفيف، قدر الإمكان، من تأثير هذه القضية على الأجندة السياسية وعلى العلاقات بين البلدين. إذًا ماذا يجب أن تشمل ورقة الرسائل التي سيكتبها نتنياهو لسوليفان؟

العلاقات الإسرائيلية الأمريكية: تدخل بلا تدخل

إن العلاقات الخاصة بين البلدين والدعم الأمريكي من الحزبين هي مصلحة عليا بالنسبة لإسرائيل. مع ذلك، إسرائيل هي دولة ذات صياغة، تصيغ مواقفها بشكل مستقل، من منطلق المسؤولية التي أوكلها إليها التاريخ كدولة الشعب اليهودي وفي ظل الصراع المستمر بشأن وجودها، مكانتها وأمنها .

إن إسرائيل القوية هي بمثابة ثروة للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية امنية، تكنولوجية واقتصادية. ومن ثم ستستخدم إسرائيل قوتها للدفاع عن نفسها، ولن تسمح بتعريض وجودها وأمنها للخطر. يجب على الأمريكيين دعمها على الأقل .

فيما يتعلق بالوضع الداخلي - يجب على نتنياهو التأكيد أن إسرائيل هي ديمقراطية شابة ونابضة بالحياة، تستخدم أدوات ديمقراطية للتعامل مع القضايا الموجودة في مركز الخلافات الداخلية الصعبة. لا مجال للتدخل والتأثير الأجنبي من أي جانب كان.

المسألة الإيرانية: الانسحاب من الاتفاق النووي السابق

بعيدًا عن العلاقات مع إسرائيل، أمامنا فرصة سانحة لاستعادة مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إضعاف العلاقة الوطيدة بينها وبين روسيا والصين، وتقريبها من المملكة العربية السعودية بطريقة تساعد في حل مشاكل الطاقة في العالم. مفتاح كل هذا: هو تغيير النهج أمام إيران. يثبت تدخل إيران في الحرب في

أوكرانيا الخطر الخطر الذي تمثله. حتى الآن، لم تنجح إدارة بايدن في كبح جماح الجمهورية الإسلامية. إن العلاقات بين موسكو وطهران وصلت عام 2022 إلى آفاق جديدة، وسيؤدي هذا التقارب إلى تفاقم تحديات الولايات المتحدة والغرب.

إن سياسة إدارة بايدن تجاه إيران، حتى الآن، ليس فقط لم تقيد الجمهورية الإسلامية، بل سمحت لها بالتقدم في جهودها في المجال النووي العسكري، مواصلة أعمالها في المنطقة، ومواصلة تنفيذ عملياتها في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

السعودية، أوكرانيا، والقضية الفلسطينية

الحفاظ على حرية العمل لإسرائيل في الساحة الشمالية: إن المقابل الذي ستقدمه روسيا لإيران بعد إنقاذها لها من خلال مساعدتها في الحرب في أوكرانيا، قد يتم منحه لها في الساحة السورية. إسرائيل متيقظة لهذا الخطر، لن تسمح بالتمركز الإيراني في هذا الفضاء وستعمل بصرامة للحفاظ على حرية العمل الجوي الخاصة بها.

تعزيز العلاقات مع السعودية: إن تسوية العلاقات بين البيت الملكي في الرياض وإدارة بايدن سيُحسن الظروف لتعزيز العلاقات الإسرائيلية السعودية، لكنها لا تضمن ذلك. تتطلع إسرائيل لتحقيق سلام كامل مع السعودية، الأمر الذي سيضع حداً للصراع العربي الإسرائيلي. إذا لم يحن الوقت بعد لتحقيق هذا الهدف بالكامل، فسيكون من الصحيح التحرك نحوه بخطوات إيجابية متناسبة، والتي ستحدد الاتجاه وتخلق زخمًا إيجابيًا.

توسيع نطاق اتفاقيات إبراهام وتشكيل تعاون إقليمي لحل المشكلات العالمية: إن توسيع الشراكة الإقليمية لدول اتفاق إبراهام جنبًا إلى جنب مع مصر، تركيا، قطر ونأمل أيضًا السعودية - يمكن أن يخفف ليس فقط من مشاكل الطاقة، ولكن أيضًا أزمة الغذاء العالمية، مشكلة المياه والاحتياجات الأخرى.

الوساطة بين روسيا والولايات المتحدة بشأن الحرب في أوكرانيا: في ساحة الصراع بين روسيا والغرب، يتمتع نتنياهو بمزايا، من بين عدة أمور في ضوء خبرته الواسعة وعلاقاته مع بوتين وبايدن وزيلينسكي. قد يكون من الصواب فحص ما إذا كانت الظروف مهيأة للوساطة الفعالة بين الأطراف واقتراحها. الأقل بدء لهم .

* * *

يديعوت أحرونوت: ما نوع التطبيع الذي يطمح إليه نتنياهو مع السعودية؟

بقلم يوئيل جوجنسكي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

يضع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى جانب كبح إيران في طريقها إلى النووي هدفاً طموحاً إضافياً، وهو إقامة سلام مع السعودية. لا جدال بأنه هدف جدير، ولأن المملكة هي "حامية الأماكن الإسلامية المقدسة"، فإن الاتفاق معها يمنح الدول العربية والإسلامية شرعية إضافية للعلاقات مع إسرائيل. كما أن السعودية هي الاقتصاد الأكبر في الشرق الأوسط، والسوق السعودية ذات إمكانية كامنة كبيرة لشركات إسرائيلية في مجالات متنوعة.

السر الأقل حفظاً في الشرق الأوسط هو أن للسعودية وإسرائيل علاقات أمنية هادئة. وبشكل علني أيضاً، يتقدم السعوديون معنا بشكل بطيء ومتدرج في مثابة "التطبيع الزاحف". ومثال ذلك نراه في المقابلة التي منحها نتنياهو نفسه مؤخراً لـ "العربية"، كبرى وسائل الأعلام السعودية.

التطبيع مع إسرائيل سيحسن المكانة الإشكالية للمملكة في العالم، وبخاصة في الولايات المتحدة، وسيعطي دفعة لاقتصاد السعودية، وسيطلق رسالة واضحة لإيران. ولكن، لأجل إعطاء علامة للعلاقات، يشدد مسؤولون سعوديون كبار على الحاجة للتقدم نحو واقع دولة فلسطينية، وعلى كونهم متمسكين بمبادرة السلام العربية. الملك سلمان يبدو ملتزماً أكثر من ابنه، محمد، بالموضوع الفلسطيني، ويحتمل أنه إذا ما وعندما سيخلفه، قد يبدي مرونة أكبر في مسألة العلاقات مع إسرائيل.

ماذا يريد السعوديون؟ أولاً، لن يتاح تقدم معهم دون هدوء متواصل بيننا وبين الفلسطينيين، وبخاصة حول القدس والحرم، وهو اختبار غير بسيط للحكومة الجديدة. ينبغي أن نأخذ بالحسبان أنه إلى جانب الصعوبة في التقدم نحو التطبيع ربما هناك سير إلى الوراء، ومس بما تحقق، خصوصاً مع حدوث اشتعال في الساحة الفلسطينية.

ثانياً، العلاقات بين واشنطن والرياض. قد تبدي المملكة مرونة في القضية الفلسطينية، إذا ما تفضلت الولايات المتحدة ومنحتها قدرة وصول إلى وسائل قتالية متطورة، وضمانات في موضوع إيران، وتعاونت معها في مجال النووي، وكقاعدة، حسنت علاقاتها مع المملكة، التي هي الآن في درك أسفل. هذا تحد غير بسيط، ويدعي نتنياهو أن بوسعه المساهمة في هذا الموضوع. إضافة إلى ذلك، الوضعية السياسية في إسرائيل؛ سينتظر السعوديون ليروا كيف يتحكم نتنياهو بالعناصر المختلفة في ائتلافه: هل سيكون قادراً على المتاجرة

بعملة الضم مرة أخرى، هذه المرة مع السعوديين، بعد أن نزل عنه في التوقيع على الاتفاق مع الإمارات؟ الرياض ليست أبو ظبي، والتطبيع مع المملكة سيكون نموذجاً مختلفاً عن اتفاقات إبراهيم، وأكثر تواضعاً في مضمونه، وسيتقدم ببطء أكبر – وعلى إسرائيل أن تعمل مع الإدارة الأمريكية كي تحيك تطبيعاً مناسباً مع حساسيات السعودية. المجتمع السعودي محافظ، ويصعب عليه هضم اتفاق مع إسرائيل. نشر هذا الشهر استطلاع يبين أن 90 في المئة من المواطنين السعوديين يعتقدون أن للحكومة الجديدة في إسرائيل آثاراً سلبية على المنطقة و80 في المئة يعارضون التطبيع على نمط اتفاقات إبراهيم.

في الرياض سيرغبون في رؤية أثمان إسرائيلية مهمة يمكنهم أن يعرضوها كإنجاز يساهم في فكرة الدولتين. للسعودية مصلحة في المضي بالعلاقات مع إسرائيل، لكنها ستفضل مواصلة التطبيع الزاحف – التدرج والحذر ضروريان من ناحيتهم. أما محاولة تسريعه وكشف تفاصيل ومساومات قبل نضجه ربما يعمل كالسهم المرتد ويمس بما تحقق.

* * *

هآرتس: باتفاق ائتلافي: حكومة إسرائيل تعهدت بتسليم أراض وأملاك في الخليل لليهود.. ومستوطنون: سنقيم 70 وحدة

بقلم: هاجر شيزاف

تنوي الحكومة العمل على نقل أراض تبلغ مساحتها آلاف الدونمات في الضفة الغربية وعشرات العقارات في الخليل إلى يهود كانوا يملكونها قبل 1948 أو إلى الورثة. نص الاتفاق الائتلافي بين الليكود و"الصهيونية الدينية" على أن الحكومة ستأمر قائد المنطقة الوسطى بتغيير تشريع عسكري، الذي سيمكن من نقل العقارات من يد المسؤول عن أملاك الحكومة في الإدارة المدنية إلى يد أصحابها الأصليين. هذه الخطوة قد تسهل توسيع المستوطنات والسيطرة على عقارات تم تأجيرها للفلسطينيين.
بالإجمال، التقدير هو أن الأراضي التي كانت تعود ليهود في الضفة قبل 1948 تمتد على مساحة تبلغ 13 ألف دونم و70 عقاراً في الخليل، حسب المعطيات التي وصلت إلى حركة "السلام الآن" وجمعية "بمكوم". تتركز هذه الأراضي في "غوش عصيون"، وأراض أخرى في منطقة شمال القدس، والنبي صموئيل، وحبلة، وبِتّير، وبيت فوريك. جزء من الأراضي موجود في مناطق "ب". يدير هذه الأراضي والعقارات المسؤول عن الأملاك الحكومية في الإدارة المدنية، وتعتبر "أراضي عدو". هذا لأنه عندما سيطر الأردن على الضفة الغربية بين الأعوام 1948 – 1967 قام بتأميم هذه العقارات تحت العنوان نفسه. سياسة حكومات إسرائيل منذ التسعينيات هي أنه يجب عدم إعادة هذه الأملاك لأصحابها اليهود، وأنه يجب أن تتضح مكانتها في إطار اتفاقات سلام مستقبلية.

وقال مصدر من أوساط المستوطنين بأنه لا يمكن تقديم دعاوى على الأراضي التي تعتبر "أراضي عدو".
وأضاف أيضاً بأن المستوطنين نجحوا على مدى سنين في إلغاء هذه الحالة بعد أن وجدوا عيوباً في عملية التسجيل التي قام بها الأردن فيما يتعلق بهذه الأراضي. في تقرير لطاقم من رجال القضاء برئاسة القاضية في المحكمة المركزية في القدس، حايا زندبرغ، من العام 2018، كتب أن الدولة خصصت في بعض الحالات على مدى السنين مثل هذه الأراضي لصالح بناء المستوطنات.
قال مصدر رفيع في أوساط المستوطنين للصحيفة، بأن نية نقل الملكية قد تكون مرتبطة أيضاً بخطة الدولة لإقامة 70 وحدة سكنية لليهود في المنشأة التي تسمى "سوق الجملة" في الخليل. قام الأردن في الفترة التي حكم فيها المنطقة بتأجير هذه المنشأة لبلدية الخليل بصفة مستأجر محمي، التي تم الحفاظ عليها حتى بعد الاحتلال الإسرائيلي. وكان في المكان سوق. بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي في 1994 أعلن عن المنطقة كمنطقة عسكرية مغلقة، والتجار الذين استأجروا المباني من البلدية لا يسمح لهم بدخولها. ومنذ ذلك الحين يتم تمديد الأمر العسكري مرة تلو الأخرى. في كانون الأول 2019 أمر وزير الدفاع في حينه، نفتالي بينيت، بالبدء في إجراءات تخطيط الحي اليهودي الجديد في المنشأة. بعد ذلك، توجهت الإدارة المدنية إلى بلدية الخليل للحصول على موافقتها على هدم المنشأة لأنها مستأجرة محمية، لكن البلدية رفضت ذلك.
المحامي سامر شحادة، ممثل بلدية الخليل في القضية، قال إنه منذ رفضت البلدية طلب الهدم، لم تدفع الدولة قدماً بالعملية في المحكمة لإلغاء مكانتها كمستأجرة محمية. وحسب قوله، فإن نقل ملكية المباني من المسؤول إلى أصحابها اليهود سيسمح بالمس بحقوق الفلسطينيين الذين يحتفظون بها الآن. "كهيئة إدارية، لا يستطيع المسؤول عن الأملاك الحكومية العمل حسب رغبته، ويخضع لقواعد الإدارة السليمة ورقابة المحكمة العليا وذريعة المعقولية التي تريد الحكومة الآن إلغاءها"، قال المحامي شحادة. وأضاف بأنه إذا تم نقل الملكية من يد المسؤول، فلا مصلحة لأحد في حماية حقوق الفلسطينيين الذين استأجروا المباني التي هي في هذا الوضع. مع ذلك، يعيش فلسطينيون بصفة مستأجر محمي في بعض المباني، الأمر الذي قد يثير صعوبة في إخلائهم في حالة تم الدفع قدماً بهذه المبادرة.
المتحدث بلسان الاستيطان اليهودي في الخليل، نوعم ارنون، قال للصحيفة بأن كثيراً من هذه المباني في المدينة شاغرة الآن. وقد ضرب بيت عزرا مثالاً، وهو مبنى في الخليل اقتحمه المستوطنون في السابق، وتم إخلاؤهم منه.
في العام 2011 رفضت المحكمة العليا التماساً قدمه يهود أرادوا أن يسترجعوا أملاكاً في الخليل كانت بملكيتهم قبل العام 1948. وقررت المحكمة بأنه لا يحق لهم الحصول على تعويض عنها.

* * *

معاريف: استراتيجية بن غفير وسموتريتش: تنويم الشعب أولاً ثم إعلان "دولة التوراة"

بقلم ران ادليست

الأكثر توقعاً بين هزات الحكومة الجديدة هو ما يحصل في الليكود، والشائق أكثر ما يحصل في "قوة يهودية" بقيادة ايتمار بن غفير، أو في "الصهيونية الدينية" بقيادة بتسلئيل سموتريتش. الارتباط بسموتريتش والمستوطنين كان مسألة مؤقتة وكأنها فرضت على بن غفير من نتنياهو، الذي دفع له بالعملة الأصعب: وزارة الأمن الداخلي أو الخارجي، والقومي أو القومجي، وكل ما يقرره بن غفير. لسموتريتش مخزون محدود من جمهور المستوطنين الناخبين، أما بن غفير فله مخزونات كبرى من المتحمسين بأن يكون الشخصية الأعلى في الصهيونية الدينية – القومية الحريدية. يعمل الاثنان معاً في هذه المرحلة، ومؤامرتهما في وجه ثورة اليسار هي استخدام تقنية مشابهة لتقنية حكومات إسرائيل تجاه الفلسطينيين: تنويم الجمهور بمعالجة غلاء المعيشة، و"الأمن" وبالفضائح، وبرعاية ستار الدخان هذا سيدفعان قدماً بسياسة شرعنة وتبييض البؤر الاستيطانية.

في هذه الأثناء، العالم كله يبحث في أفعال بن غفير. حصاد الأسبوع الأخير هو بحث في الأمم المتحدة، وتحذير من جانب الولايات المتحدة، وكتف باردة من جانب دول الخليج. وهي نتائج لا بأس بها لمن لم يخدم في الجيش وأدين مرات عدة على دعم منظمة إرهاب واتهام بالعنصرية، وما تبقى من أعمال طيبة وطيبة أقل. كي نفهم عمن يدور الحديث، نرفق بهذا صورة طريقه السياسي من خلال أحداث مذبحة باروخ غولدشتاين في "مغارة الماكفيلا" [الحرم الإبراهيمي] في 1994. مفهوم أن بن غفير أيد وعلل ذلك في أن غولدشتاين أنقذ بعضاً من رفاقه. بعد سنة من المذبحة، ارتدى بن غفير سترة طبيب مع رتبة غولدشتاين، وأضاف يافطة رسم عليها رجلاً مع بندقية وإلى جانبه كلمات "مبارك الرجل الذي يفتح النار". وقال: "بطلي هو الدكتور غولدشتاين". في ندوة في انتخابات 2022 قال بن غفير إنه نضج، ولم يعد يرى غولدشتاين بطلاً، فضلاً عن مائير كهانا.

إذن من أنت يا بن غفير، النجم الذي ولد في الانتخابات الأخيرة؟ في العام 1990، في السنة التي قتل فيها مئير كهانا في نيويورك، بدأ بن غفير ابن الـ 14 رحلته كـ تائب وناشط في "موليدت"، الحزب العنصري المؤيد للترحيل بقيادة رحبعام زئيفي، وغاندي. شيء ما لم يرتبط هناك، وبعد بضع سنوات انضم إلى حركة "كاخ" الخاصة بكهانا وبدأ يتسلق إلى الأعلى في المراتب الداخلية. بعد الثانوية تعلم في مدرسة دينية أسسها كهانا، وبعد ثلاث سنوات من ذلك في 1994، كان بن غفير ابن الـ 18 مسؤول شبيبة "كاخ". باروخ غولدشتاين، عضو حزبه كاخ، يرتكب المذبحة في "مغارة الماكفيلا."

صور شخص (غولدنشتاين) يطلق صليات من النار على جمهور مصلين، ويقتل، ولاحقاً يهاجمه المصلون

ويقضون عليه، يفترض أن تكون مواد مزعجة لكل إنسان، فما بالك لفتى ابن 18. لا فكرة لديه كيف عالج بن غفير هذه الصور، الواضح أن المذبحة لم توقفه، بل ربما حفزته. في المستوى التنظيمي كان بن غفير عضواً في حركة كاخ، وكان الناطق، والعضو والمحامي الذي يخرج "فتيان التلال" بالكفالة. سيطر على الحزب بمعونته.

* * *

هآرتس: في مظاهرة ضد الحكومة: يميني يصرخ "فوضويون".. وبن غفير "لا لحرية التحريض"

لا يمكن أن نقطع محاولة دهس متظاهرين ضد الحكومة في بئر السبع بريح الملاحقة السياسية التي تهب من جهة حكومة نتنياهو– بن غفير. فقد جرت مظاهرة أمام جامعة بن غوريون، أطلق فيها المتظاهرون هتافات ضد الحكومة والإصلاحات المخطط لها في جهاز القضاء. مر شاب في المكان، صعد بسيارته إلى الرصيف وعرّض عشرات المتظاهرين للخطر. وبعد أن خرج من السيارة، صرخ نحوهم "يساريون، فوضويون". ومع أن الشاب اعتقل، لكن يمكن التخمين بأنها ليست سوى مسألة وقت للاعتداء التالي. هكذا هو الحال عندما تبيح الحكومة دم معارضيها. ولكن حتى ذلك الحين، ليس واضحاً للمتظاهرين مما يجب أن يخافوا أكثر: من مارة متحمسين يفهمون بأن لهم ضوءاً أخضر في عصر بن غفير للاعتداء على اليساريين، أم من شرطة إسرائيل التي تلقت تعليمات من الوزير المسؤول عنها للتصرف بيد من حديد تجاه المتظاهرين ضد الحكومة.

وهكذا يجب أن نفهم التعليمات التي أصدرها أول أمس وزير الأمن القومي للمفتش العام للشرطة كوبي شبتاي، "بالعمل بشكل متساوٍ" إزاء المتظاهرين اليمينيين واليساريين. وتحت غطاء الإصلاح المتعلق بالحكم المتساوي بين مظاهرة يسارية وأخرى يمينية، يعطي بن غفير تعليمات للتشدد مع اليساريين. وهو يخلق عرضاً عابثاً وكأن اليساريين تمتعوا بمعاملة متسامحة من جانب الشرطة، وكأن من تظاهر في بلفور لم يتذوق ثقل ذراع الشرطة وجهود تفريق مظاهراتها، وذلك حتى قبل أن نتحدث عن معاملة الشرطة مع مواطني إسرائيل العرب في المظاهرات.

"لا ينبغي استخدام سيارات رش المياه العادمة هنا وعدم استخدامها هناك، إجراء اعتقالات هنا وعدم إجرائها هناك. السياسة هي اعتقال كل من يغلق طريقاً، وأنا مع ضرورة اعتقال من يغلق طريقاً"، قال بن غفير. الرسالة الموجهة لأفراد الشرطة واضحة: سيارات مياه عادمة واعتقالات للمتظاهرين ضد الحكومة.

إضافة إلى ذلك، شدد بن غفير على أنه يجب السماح برفع يافطات في إطار حرية التعبير، "لكن حرية التعبير هذه ليست حرية التحريض، حرية التعبير هذه ليست كلمة سحرية تفتح كل باب". بتعبير آخر، تلقت الشرطة تعليمات بتقييد حرية التعبير لمعارضي الحكومة. ولأجل استكمال صورة الملاحقة، أمر شبتاي، بتعليمات من بن غفير، قادة الشرطة لفرض حظر رفع أعلام فلسطين في الحيز العام. هذه باتت إدانة

للفلسطينية بصفتها هذه.

عندما تحرض الحكومة ضد معارضيها وتوجه الشرطة لتقييد حرية التعبير والاحتجاج من الأقليات والمعارضين وتشديد المعاملة تجاههم فإنها تبيح دمهم. الجمهور يدرك هذا. وعليه، فما حصل في بئر السبع ليس مفاجئاً. من يزرع التحريض يحصد العنف. وفي إسرائيل، للعنف السياسي اتجاه واحد: من اليمين إلى اليسار.

* * *

هآرتس: إسرائيل تعدّ خطة لطرد الفلسطينيين من مسافر يطا.. ما رأي بايدن؟

بقلم ينيف كوفوفيتش وهاجر شيزاف

بدأ ضباط كبار برئاسة قائد المنطقة الوسطى، الجنرال يهودا فوكس، بالإعداد لإخلاء مئات السكان الفلسطينيين من مسافر يطا في جنوب جبل الخليل لصالح إجراء تدريبات منتظمة للجيش الإسرائيلي في المنطقة. وحسب أقوال جهات رفيعة في جهاز الأمن وجهات سياسية، بدأت الخطة قبل نحو شهرين، وتمت بمبادرة من المستوى العسكري بدون أي نقاش مسبق مع المستوى السياسي، الذي من مسؤوليته اتخاذ قرارات في هذا الشأن. كما قالت الجهات الرفيعة بأن الخطة عرضت على الحكومة للمرة الأولى فقط في الأسبوع الماضي بعد استبدال الحكم.

حسب أقوال السكان، تم طرح موضوع الإخلاء في اللقاء الذي جرى الأسبوع الماضي بين ممثل الإدارة المدنية في منطقة الخليل سليم سعد، وممثلي السلطة الفلسطينية. في نهاية اللقاء، أبلغ ممثلو السلطة السكان الفلسطينيين بأن سعد قدر أن الإخلاء سيجري هذه السنة، وقال إن هناك بديلين للسكن، سيتم عرضهما على السكان في الأسابيع القريبة القادمة. تم التخطيط لهذا اللقاء في الأصل لتناول طلب المصادقة على حراثة الأرض في المنطقة. لذلك، تفاجأ السكان من هذه الأقوال. أيضاً تم إبلاغ السكان بأن سعد تحدث في اللقاء عن إخلاء 12 قرية قريبة، وليس فقط عن القرى الثماني التي تم بخصوصها مناقشة الالتماس الأخير في هذا الموضوع.

السكان الفلسطينية في مسافر يطا يعيشون في ثماني قرى. أعلنت إسرائيل عن المنطقة كمنطقة تدريب عسكرية قبل أكثر من عشرين سنة، وعقب ذلك قدم السكان التماساً للمحكمة العليا. وقف في قلب الالتماس ادعاء الفلسطينيين بأنهم كانوا يعيشون في المكان منذ فترة طويلة قبل الإعلان، الأمر الذي يمكن أن يمنع حسب القانون إخلاءهم من المنطقة. في أيار الماضي، بعد نضال قانوني متواصل، تبنت المحكمة العليا

موقف الدولة وسمحت للحكومة الإسرائيلية بطرد سكان مسافر يطا من بيوتهم بشكل دائم. في قرار الحكم الذي أصدره القاضي دافيد مينتس، تم النص على أنه لم يكن هناك سكن ثابت في المنطقة عشية الإعلان عن المنطقة كمنطقة تدريب.

في حزيران الماضي، أجرى جنود عملية مسح للسكان في مسافر يطا، تنقلوا في إطاره بين بيوت القرى التي يعيش فيها نحو ألف نسمة، وفحصوا بطاقات هوياتهم. احتجت بعض المنظمات لأن الأمر يتعلق بإعداد للطرد، في حين أن الجيش قال بأن الأمر يتعلق بجزء من محاربة الدخول غير المشروع إلى إسرائيل عبر هذه المنطقة. أجريت عدة تدريبات بالنار الحية في المنطقة في الأشهر الأخيرة، وتم وضع حواجز تمنع حرية حركة السكان. رفضت المحكمة العليا قبل شهرين التماساً لعقد جلسة أخرى بشأن إخلاء السكان، وبذلك مكنت من إخراج طردهم إلى حيز التنفيذ.

رغم قرارات المحكمة العليا تعتبر هذه القضية قابلة للانفجار من ناحية سياسية. حتى إن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، تطرق إليها في زيارته الأخيرة في إسرائيل في تموز. وقد طلب في محادثات مغلقة مع شخصيات رفيعة في المستوى السياسي والأمني أن تتجنب إسرائيل القيام بخطوات أحادية الجانب في المكان قد تؤدي إلى تصعيد أمني. مصدر رفيع في الحكومة مطلع على الأمر قبل استبدال السلطة، قال للصحيفة أثناء تطرقه لذلك: "يدور الحديث عن قضية سياسية حساسة اختار الرئيس الأمريكي التطرق إليها بشكل شخصي أثناء زيارته الأخيرة... لكن شخصاً في قيادة المنطقة الوسطى قرر أن يقدم للحكومة حبة البطاطا الساخنة هذه بالذات الآن".

حسب أقوال جهات إسرائيلية رفيعة، عرضت الخطة على المستوى السياسي فقط للمرة الأولى بعد استبدال الحكومة، رغم أن قيادة المنطقة الوسطى أعدتها قبل شهرين. وقد تم عرضها في الأسبوع الماضي على وزير الدفاع الجديد يوآف غالنت أثناء زيارته الأولى في قيادة المنطقة الوسطى. ورغم أنها خطوة تعدّ قابلة للانفجار، فإن مصادر سياسية مطلعة قالت إن قائد المنطقة فوكس، أمر على الفور بعد إصدار قرار المحكمة العليا ببلورة خطة عملياتية لإخلاء السكان، قبل إجراء نقاش أولي معمق مع جهات رفيعة في المستوى السياسي والأمني في إسرائيل.

"لم يكن هناك أي توجيه من المستوى السياسي بإخلاء المكان"، قال مصدر حكومي مطلع على الأمر. "كان من الأفضل إدارة كل هذا الأمر بهدوء. وقررت قيادة المنطقة الوسطى طرح الموضوع الآن بشكل علني. وسيكون من الصعب اتخاذ قرارات بتشكيلة الحكومة الحالية في مثل هذه المواضيع دون اعتبارات دخيلة". وقد حذر هذا

المصدر من أن "هذا الإخلاء قد ينتهي كهجوم دبلوماسي". وحسب مصادر أمنية مطلعة على مضمون زيارة غالنت في قيادة المنطقة الوسطى، لا يستبعد وزير الدفاع الإخلاء، لكنه قال أمام كبار القادة بأنه لا يعرف عن الموضوع، ويجب أن يفحصه بشكل معمق ويعيد التفكير في القرارات التي تم اتخاذها.

وأكدت مصادر أمنية في محادثات مغلقة بأن قيادة المنطقة الوسطى اتخذت قرار بناء الخطة بنية الإعداد للإخلاء إذا طلب منهم ذلك. "هذا تم من أسفل إلى أعلى"، قالت المصادر الأمنية. هذه المصادر نفسها أكدت أن قيادة المنطقة الوسطى كانت تعرف عن طلب الرئيس الأمريكي بايدن، لكن القيادة اعتقدت أنه رغم طلبات الرئيس الأمريكي فإنه يجب البدء في بناء الخطة العملية وعرض القرار على وزراء الكابنت في الحكومة الجديدة.

مصادر أمنية ومصادر حكومية تحدثت مع "هآرتس"، عبرت عن المخاوف من أن طريقة سلوك قيادة المنطقة الوسطى في الحالة الحالية قد تكون إشارة تحذير لما سيأتي فيما يتعلق بقدرة الجيش على الوقوف أمام المستوى السياسي وجهات يمينية بارزة، التي تستخدم الضغط على كبار الضباط وتتوقع منهم اتخاذ قرارات مناسبة لرؤيتهم، طبقاً لاعتبارات سياسية وليس اعتبارات عملياتية. إضافة إلى ذلك، قالت هذه المصادر إنها لا تعرف دافع توقيت عرض هذه الخطة.

رداً على توجه "هآرتس" لمنسق أعمال الحكومة في "المناطق" [الضفة الغربية] حول المحادثات مع ممثلي السلطة الفلسطينية، فقد نفت وحدة منسق أعمال الحكومة في "المناطق" بأنه تم التحدث عن بدائل أو عن الإخلاء بشكل محدد بشكل عام. وقالت إنه عرض فيها "الوضع القائم" حول القرار وكون المنطقة منطقة تدريب.

من المتحدث بلسان الجيش جاء الرد: "منطقة التدريب 918 أعلن أنها منطقة تدريب في 1980. وفي قرار حكم المحكمة العليا في 4 أيار 2022 تقرر أنه في زمن الإعلان لم يكن في المنطقة من يعيش بشكل ثابت. مقدمو الالتماس طلبوا عقد جلسة أخرى لمناقشة الالتماس، لكنه طلب رفضته المحكمة. ومقابل ملاحظات المحكمة حول القرار، فقد جرت في الأشهر الأخيرة نقاشات مع الفلسطينيين في المنطقة لإخلاء منطقة التدريب بأراضيهم. ومثل مهماته الأخرى، طلب منه الجيش إعداد خطة منظمة لتطبيق مسؤولياته وصلاحياته، التي يعرضها حسب الحاجة على المستوى السياسي. لن نتطرق إلى نقاشات داخلية وقرارات حول الخطط العملياتية".

* * *

معهد السياسات والإستراتيجيا: العلاقات الإسرائيلية - الأردنية في ظل التوتر المتزايد في القدس

بقلم ميخائيل ميليشتاين

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

تراكمت في الأسابيع الأخيرة إشارات مقلقة من جانب الأردن تتطلب انتباهاً خاصاً من متّخذي القرارات في إسرائيل. والمقصود مزيج من اضطرابات داخلية في المملكة ناجمة عن مشكلات أساسية قديمة، وتوترات جديدة بدأت بالظهور في العلاقات بين الدولتين، وناجمة بالأساس عن التخوف الأردني من الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومة الجديدة بشأن الحرم القدسي.

فيما يتعلق بالتوتر الداخلي، فقد جرى إخماده تدريجياً، والسلطة في الأردن ليست على حافة الانهيار. لكن تراكُم الأحداث الأخيرة، غير المسبوق نسبياً من حيث الخطورة، يشكل دليلاً على عدم الاستقرار الدائم الذي تعانيه المملكة، وإشارة إلى المجتمع الدولي والعالم العربي، وإلى إسرائيل، إزاء التداعيات الاستراتيجية التي يمكن أن تقوّض العرش الهاشمي، وتؤدي إلى سقوطه.

...يجري الاحتجاج الاقتصادي والشعبي في الأردن على خلفية التوترات مع إسرائيل، بينما يشعر كثيرون في المملكة بالقلق إزاء الخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومة الجديدة. وفي هذا الإطار يبرز خوف مزدوج: الخوف من أن ينعكس تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي على الأجواء في الشارع الأردني (نظراً إلى المكانة الخاصة للمملكة في الحرم)، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة حدة التأجيج ضد الحكم في الأردن، وتخوّف عدد قليل من الناس في الأردن من احتمال قيام الحكومة الإسرائيلية الجديدة بإعادة إحياء أفكار مثل تحويل المملكة إلى حلّ للمشكلة الفلسطينية، وهذه الفكرة اختفت بعد توقيع اتفاق السلام بين الدولتين في سنة 1994.

على هذه الخلفية، أشار الملك عبد الله في مقابلة أُجريت معه، الأسبوع الماضي، إلى أن القدس والحرم القدسي هما «خطان أحمران» بالنسبة إلى الأردن، وبرزت الإدانة الشديدة من المملكة لزيارة وزير الأمن القومي إلى الحرم (في 3 كانون الثاني)، والتي وصفتها المملكة «بالاستفزازية»، و«تشكل خرقاً للوضع القائم»، ولقد ترافق هذا مع استدعاء السفير الإسرائيلي في عمّان وتوبيخه.

الإشارات المقلقة من الأردن يجب أن توقظ من جديد إدراك الأهمية الاستراتيجية للأردن بالنسبة إلى إسرائيل، بصفته كابحاً لتهديدات أمنية- رسمية وغير رسمية يمكن أن تبرز بقوة على حدود إسرائيل، وشريكاً في معسكر إقليمي، هدفه كبح نفوذ إيران في المنطقة.

يتحدى النظام في الأردن في أحيان كثيرة سياسياً إسرائيل، ويستخدم لغة حادة واستفزازية ضدها (كما ظهر

ذلك في التصريحات القاسية للمسؤولين في الأردن ضد إسرائيل خلال التصعيد الذي تطور في رمضان الأخير حول الحرم القدسي)، لكن يجب أن نتذكر دائماً أن بدائل النظام الحالي في المملكة يمكن أن تكون أسوأ بكثير.

الواقع في الأردن والحساسية المتزايدة في العلاقات بينه وبين إسرائيل تشكل «طنجرة ضغط» يتعين على الحكومة الجديدة أن تعرف وتدرك عواقب انفجارها، وأن تسعى لبلورة سياسة حذرة وحكيمة في هذا الشأن.

إن الوضع في الأردن محفوف بالمخاطر وقابل للانفجار، وهو يشبه الوضع في الضفة الغربية، وفي الحالتين، نوصي حكومة نتنياهو - على الأقل في المدى المنظور - بمواصلة السياسة الحالية وعدم تبنّي مقاربة ثورية يمكن أن تتسبب بتغيير دراماتيكي وسريع في خريطة التهديدات الاستراتيجية لإسرائيل، وتجعل من الصعب عليها التركيز على التحدي القومي الأهم بالنسبة إليها – إيران.

نوصي متّخذي القرارات بالقيام بعدد من الخطوات:

-فحص إجراء حديث أو لقاء في وقت قريب بين رئيس الحكومة نتنياهو والملك الأردني.

-الاستمرار في العلاقات الوطيدة بين الدولتين على الصعيدين الأمني والمدني.

-الامتناع من «تبادُل السجال الإعلامي»، وخصوصاً التهديد بالحدّ من العلاقات الاقتصادية، أو بتزويد الأردن بالمياه، وبصورة خاصة التصريحات التي تزعزع جوهر وجود المملكة.

-مساعدة الأردن في جمع الدعم الاقتصادي الخارجي من العالمين الغربي والعربي.

والأهم من كل شيء، بلورة سياسة حذرة في موضوع الحرم القدسي، أساسها المحافظة على الوضع الذي كان قائماً حتى بداية ولاية الحكومة الحالية، بشأن كل ما له علاقة بزيارة اليهود إلى الحرم، والامتناع من زيادة عدد الزائرين، أو اتخاذ خطوات أُخرى يمكن أن تنعكس سلباً على الوضع في غزة، وعلى الجمهور العربي في إسرائيل، وتقوّض العلاقات مع دول المنطقة، وفي طليعتها الدول المشاركة في «اتفاقات أبراهام.«

* * *

معاريف: الحكومة الإسرائيلية تعمل بعقلية الـ "D9 "

بقلم أفرايم غانور

تحت عنوان «إرادة الناخب»، إرادة الشعب المزعومة، تنطلق جرافة D9 لحكومة الوظائف لتدوس، تسحق، وتهدم كل قطعة طيبة بُنيت وطُورت هنا على مدى 75 سنة من سنوات الدولة بالدم والعرق. قامت هنا حكومة قررت أن تحكم هنا حكم طغيان، على شعب ممتلئ بتاريخ طويل وكثيف من الملاحقات، السحق،

والقوانين التي تستبعد قوانين أساس أولية مثل قانون أساس كرامة الإنسان وحريته. حكومة يطالب ويصرخ فيها وزير الأمن القومي: «لا تمييز بعد اليوم بين القدس وتل أبيب»، أي لا تمييز بعد اليوم بين المتظاهرين الحريديم في القدس ومتظاهري اليسار «الشماليين» في تل أبيب. لكن، معاذ الله من قول كلمة عن التمييز بين القدس وتل أبيب في كل ما يتعلق بحمل العبء، الخدمة في الجيش، ودفع الضرائب.

هذه حكومة من اللحظة الأولى التي قامت فيها لا تعنى الا بشؤونها، بالتعيينات، بالوظائف، بإطفاء حرائق داخلية، وبانقلاب قضائي لتثبيت طغيانها – حوكمتها. في هذه الأيام، كل يوم يولد في هذه الحكومة وزير/ة او وزارة جديدة لتهدئة الخواطر في أروقتها بثمن مليارات الشواقل، بينما يعيش مئات آلاف الشيوخ والأطفال هنا في مذلة الجوع، وبينما يتعرض جهاز التعليم للانهيار ومواضيع حرجة مهمة تدحر الى الهوامش.

وبعد الإبداعية الكبيرة التي أبدتها هذه الحكومة في تعيين وزرائها، يمكن التساؤل كيف لم يعينوا في هذه الحكومة وزير/ة سقاية؟ فبعد أن قلصت الضريبة على المشروبات المحلاة لتحلية حياة ناخبيها، يجدر ان يكون في هذه الحكومة أيضا وزير/ة سقاية. وعلى الطريق من المرغوب فيه أيضا وجود وزير للأواني البلاستيكية.

بينما تندفع جرافة الـ D9 وتقترب من الهدف يعين في هذه الحكومة مدراء عامون موالون غير مناسبين وغير جديرين، رغم أنهم رفضوا من لجنة التعيينات والمستشارة القانونية. ومثلما يعملون على إقالة سائقين متفانين مع 30 سنة أقدمية في ديوان رئيس الوزراء، هم مشتبهون بعدم ولائهم الكافي رغم أنهم كانوا موالين في نظر عدة رؤساء وزراء. إذ في فكر هذه الحكومة، فان الـ D9 تدوس وتسحق كل شيء – في هذه الحكومة الهاذية التي لا تعنى الا بنفسها وببقائها واثقون بانه مع الـ D9 يمكنهم ان يحكموا هنا بلا عوائق. الويل، كم هم مخطئون، وأساساً عندما يعتقدون أن معظم هذا الشعب أغبياء.

صحيح أنهم نجحوا في اقناع وشراء بعضه بوعود لا أساس لها، بتزوير الحقيقة وبالوظائف، لكن بالمقابل يوجد هنا جمهور ضخم، في معظمه صامت لا يقبل وليس مستعداً لأن يمر مرور الكرام في ضوء السلوك الهاذي لهذه الحكومة.

يحمل هذا جمهور في أغلبيته الساحقة العبء الأمني، الاقتصادي، والاجتماعي للدولة، جمهور أعرب ممثلوه منذ الآن عن موقفهم ورأيهم – طيارو سلاح الجو المتقاعدين، قضاة متقاعدون، ورؤساء بلديات وغيرهم.

هذا جمهور سيصد وسيمنع هذه الحكومة من أن تدمر ما بُني هنا على مدى السنين، وكل ذلك من اجل أن تنتهج هنا ديمقراطية شوهاء وعليلة على نمط تركيا بذريعة الحوكمة. كل هذا، بينما لا شك انه لو أجريت هنا اليوم انتخابات على أساس مبادئ ثورة هذه الحكومة، لتكبدت فشلاً ذريعاً، وقسم مهم من مصوتيها في

الانتخابات الأخيرة كان سيصوت ضدها.

لمعارضي طريق ونوايا الحكومة هذه توجد القوة والقدرة القانونيتان على منع نواياها. ليس لا سمح الله في العصيان المدني وبالتأكيد ليس في الحرب الاهلية. من الجدير والمجدي ان يكون بنيامين نتنياهو وشركاؤه الائتلافيون منصتين لرسائل رؤساء البلديات. يفترض بهذه ان تكون بالنسبة لهم ضوء تحذير، بعد تجاهلهم تحذيرات المعارضة، ويجمل أن يكون هذا ساعة متقدمة أكثر. إذ مع الـ D9 لا تدار دولة ولا تسن قوانين، حتى في نظام آيات الله الظلامي في إيران بدؤوا يفهمون ويستوعبون هذا.

* * *

يديعوت: المجتمع الإسرائيلي: ثمة ما يدعو إلى التفاؤل

بقلم: يوسي يهوشع

بينما تُقرع في الخلفية طبول الحرب الأهلية، اجتمعت، أول من أمس، في بيت يهوشع مجموعة فريدة من نوعها من الناس، كل مهمتهم في الحياة المهنية هي تغيير الخريطة الاجتماعية في إسرائيل من خلال دمج شباب من بلدات المحيط في الوحدات التكنولوجية في الجيش الإسرائيلي.

كُتب الكثير هنا عن التركيبة الاجتماعية في تلك الوحدات – مثل 8200 والوحدات التكنولوجية الأخرى في الجيش – حيث يوجد بروز اكبر للشباب من المدن القوية في المركز، الى جانب حضور ناقص للشباب من بلدات المحيط. هذه المعطيات مسنودة ايضا بأن أبناء وبنات العشريات العليا، من 7 حتى 10، يخدمون بنسب أعلى حتى من معدلهم في المجتمع، مقارنة مع العشريات الدنيا ممن لا يوجدون هناك. الخدمة هناك ليست فقط مسألة مكانة؛ فهي تكسب الشباب بطاقة دخول لوظائف في شركات التكنولوجيا العليا، ويبقى رفاقهم ممن تطوعوا للخدمة القتالية في الخلف. وهكذا أصبحت الخدمة العسكرية محدثة للفوارق الكبرى في المجتمع.

في الاجتماع، الذي عُقد أول من امس، والذي بادرت اليه الخطة الوطنية للتميز في بلدات المحيط، اتضحت مرة اخرى كم هي قليلة الفرص التي يحظى بها طفل وُلِد في بلدة محيط في كل ما يتعلق بتعلم الخبرات ذات الصلة بعالم التكنولوجيا، وكلما ابتعد عن المركز تقل فرصه.

تحاول هذه الفوارق بل تنجح في ردمها هذه المجموعة. أولاً – مشروع جسور، الذي وُلد في أعقاب ما نشر في «يديعوت أحرونوت» وفي اطاره فإن عشرات المعلمات المجندات ممن اجتزن تأهيلاً في وحدة 8200 توجهن الى السلطات الضعيفة، وهناك منحن الأطفال والفتيان تأهيلاً مكثفاً في مهن البرمجة في إطار ساعات التعليم. المشروع الذي بدأ في خمس سلطات، اتسع بشكل دراماتيكي، وهن الآن يعلمن في أكثر من 34 سلطة في بلدات المحيط، من كريات شمونه وحتى إيلات، من الصف السابع حتى التاسع. لا تتوجه الخطة لدائرة التميز الاولى

او الثانية، هدفها هو الوصول الى كل التلاميذ. يدور الحديث عن 20 ألف تلميذ، حجم هائل سيصبح جزءاً من مخزون التجميد للوحدات التكنولوجية. هذه الاعداد يمكنها أن تغير بشكل دراماتيكي صورة الوضع الاجتماعي في الجيش وفي دولة إسرائيل كلها في غضون بضع سنوات. حتى قبل التجنيد. في «جسور» يعملون على زيادة الطاقة الكامنة للمشاريع اللاحقة، ومن هناك سيكون الطريق اسهل للوحدات التكنولوجية المرغوب فيها.

وهكذا جلس في الاجتماع، أول من أمس، ايضا مندوبون عن مشاريع التميز في بلدات المحيط. من الصف العاشر فما فوق يركزون على التلاميذ المتميزين في بلدات المحيط ويعطونهم التعزيز اللازم في التعليم ما بعد المدرسة. وهم يشقون عملياً الطريق لذوي الصورة المتدنية كي يتجندوا لتلك الوحدات ويساعدونهم بدعم تفصيلي واقتصادي عند اللزوم. وهناك أيضاً يمكن ان نرى قفزة مبهرة في الإنجازات رغم أنه في هذه المشاريع يدور الحديث عن إعداد ادنى تركز على ذوي القدرات الكامنة.

في السنوات القادمة، في أعقاب نجاح مشروع «جسور» سيكون المخزون أكبر بكثير، وتبدو الطريق الى المساواة في الوحدات التكنولوجية في الأفق.

كي تواصل هذه المنظمة العزف هناك حاجة لدعم رؤساء السلطات الذين انخرطوا منذ الآن: في الصناديق الداعمة للمعلمين الممتازين الذين يديرون المشاريع؛ وفي تعاون مركز تعليم «السايبر»، ورجال الجيش من 8200 ورجال سلاح التعليم الذين يقاتلون في سبيل كل طفل في بلدات المحيط وفي دعم الأهالي. اذا ما واصلت هذه العصبة تحقيق رؤياها، فستكون هذه الثورة الاجتماعية الأكبر في إسرائيل.

* * *

هآرتس: سموتريتش وبن غفير يسعيان لإلغاء وجود السلطة الفلسطينية

بقلم: تسفي برئيل

ترجمة: وكالة سما الاخبارية

تسعى حكومة ايتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش للعودة إلى فترة الاحتلال الأولى، ومحو بقايا اتفاقات أوسلو، وإلغاء وجود السلطة الفلسطينية والتقسيم إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج"، وإدارة جهاز التعليم ومياه المجاري وشبكة المياه والكهرباء للفلسطينيين بواسطة بلديات معينة، وإعادة كل الخليل إلى السيطرة الإسرائيلية المباشرة. وبعد ذلك، ربما تعيين حكام عسكريين يصدرون تصاريح للحركة والعمل والدراسة وترخيص السيارات.

إن وضع الخطوط العريضة لهذه الخطة بدأ يتضح، فالعقوبات التي فرضتها الحكومة على السلطة الفلسطينية، التي تشمل ضمن أمور أخرى تجميد تحويل 139 مليون شيكل التي تعود للسلطة وتوجيهها إلى

عائلات ضحايا اليهود، بالإضافة إلى خصم فوري للأموال التي تحولها السلطة لعائلات سجناء فلسطينيين ... كل ذلك ليس سوى الخطوة الأولى. والهدف هو دفع السلطة إلى وضع لا يمكنها فيه دفع رواتب الموظفين فيها.

سموتريتش وبن غفير يأملان ألا يبقى للسلطة أي خيار عدا الاستقالة. يجدر التذكر بأن أزمة دفع الرواتب في غزة كانت من بين العوامل الرئيسية التي أثارت المواجهات على طول الجدار الحدودي بين غزة وإسرائيل، التي تم حلها جزئياً بعد أن صادق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على تحويل أموال المساعدات من قطر لحماس.

سموتريتش وبن غفير، الحاصلان على امتياز إدارة "المناطق" [الضفة الغربية]، يقودان بسرعة إلى خلق وضع غزي في الضفة. من الآن تتأرجح الضفة الغربية على حبل دقيق متصل بحقل ألغام إنساني. نحو 100 ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل بتصاريح، والآلاف بدون تصاريح. 22 في المئة من الفلسطينيين تقريباً يعيشون تحت خط الفقر، 500 شيكل في الشهر مقارنة مع 2811 شيكلاً في إسرائيل.

السلطة تشغل 136 ألف موظف وشرطي، النصف في الضفة والنصف الآخر في غزة. ومنذ أشهر كثيرة لم تدفع لهم رواتب كاملة، أو تدفع بتأخير. حكومة بينيت – لبيد أدركت الخطر الذي ينطوي على أزمة اقتصادية في السلطة. وفي أيلول، عقد لبيد جلسة خاصة لمناقشة طرق لمساعدة السلطة، بما في ذلك زيادة عدد تصاريح العمل وتجنيد المساعدات من الخارج.

وزير الدفاع السابق، بيني غانتس، صادق بالفعل على زيادة عدد تصاريح العمل و"قرض" بمبلغ نصف مليار شيكل من أجل تمويل دارج، والسماح بعدد مقلص من خطط البناء. بسبب ذلك، حصل على كثير من الانتقاد من قبل اليمين، لا سيما من بن غفير الذي قال: "اليساري بني غانتس يمس بأمن إسرائيل كي يعجب بايدن. بدلاً من الاهتمام بمصالح إسرائيل، يتصرف بشكل مذل وعديم المسؤولية، ويسمي ذلك علاقات تبني الثقة. لا ثقة بمن يدعون إلى تدمير إسرائيل، وعلى رأسهم أبو مازن الذي استضافه غانتس في بيته."

ثمة خطة لإعادة احتلال الضفة، خطة يرسمها بن غفير الذي يترأس الآن مليشيا خاصة مسؤولة عن الأمن في الضفة، وسموتريتش المسؤول عن الإدارة المدنية، لكن ليس لديهما حلول للانتفاضة التي ستندلع عقب حركة الكماشة التي يستخدمانها على السلطة. المعنى المباشر هو وقف التنسيق الأمني مع السلطة، ثم يضع محمود عباس المفاتيح على الطاولة. وسيتعين على المواطنين الإسرائيليين تمويل الخدمات المدنية للفلسطينيين.

وعلى الجيش الإسرائيلي عندها تخصيص معظم قواته للسيطرة على الضفة وعلى شرقي القدس، ثم إغلاق مؤقت يكون جزءاً لا يتجزأ من الواقع إلى أن يتم فرض إغلاق كامل ودائم أخيراً مثل الإغلاق والحصار المفروض على غزة. وهذا حتى الآن سيكون الجزء الأخف والأسهل. الجزء الأقل راحة سيأتي عندما يكتشف

المواطنون الإسرائيليون المتفاجئون بأنه لا يمكنهم مواصلة السفر إلى أوروبا، وربما إلى الولايات المتحدة أيضاً، ولم تعد البضائع الإسرائيلية مرغوبة في العالم، وأنهم هم أنفسهم باتوا يعيشون في قفص.

* * *

استئناف التظاهرات ضد حكومة نتنياهو وتوسيعها لمدن أخرى

ذكر موقع واي نت العبري، بعد منتصف الليل، أن التظاهرات ضد حكومة بنيامين نتنياهو، اليمينية، سيتم استئنافها السبت المقبل، ويتم توسيعها لتشمل مناطق أخرى غير تل أبيب. ووفقًا للموقع، فإنه من المتوقع أن يشارك عشرات الآلاف في المسيرات التي ستشهدها تل أبيب والقدس وحيفا، وستتجه نحو مقر المحكمة العليا ثم منزل نتنياهو.

واحتج الآلاف من الإسرائيليين السبت المقبل على سياسات الحكومة الجديدة وخاصة فيما يتعلق بإصلاح النظام القضائي، متهمين إياها بالإضرار بالديمقراطية. وطلب ما يسمى وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتامار بن غفير، من الشرطة التصرف على قدم المساواة وعدم إحداث فرق بين اليساريين والمتظاهرين الآخرين، كما أوعز بمنع رفع العلم الفلسطيني وسط خلاف مع مفوض الشرطة كوبي شبتاي حول هذه القضية لعدم وجود مسوغ قانوني. واجتمع أمس شبتاي مع القائمين على التظاهرت وأكد لهم أن الشرطة ستعمل على حماية المتظاهرين والحفاظ على حرية الرأي والتعبير، وهو الاجتماع الذي أغضب بن غفير.

وفي السياق، نادت عضوة في الكنيست الإسرائيلي، أمس الأربعاء، بزلزلة الشارع من تحت أقدام بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي. ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي، مساء اليوم الأربعاء، عن ميشال شير، عضوة الكنيست عن حزب "يش عتيد" الذي يتزعمه يائير لابيد، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، مطالبتها بخروج الإسرائيليين إلى الشوارع تظاهرا ضد نتنياهو. وطالبت ميشال شير التي انشقت عن حزب "الليكود" الحاكم بزعامة نتنياهو قبل عامين، بخروج الناس إلى الشوارع كل يوم، بل كل لحظة وكل دقيقة للتظاهر ضد الحكومة الإسرائيلية الحالية التي يتزعمها نتنياهو، وقالت شير: زلزلوا الشوارع بأقدامكم.

.وفي السياق نفسه، أوضح عضو الكنيست، تسيفكا فوغل عن حزب "عوتسما يهوديت/قوة يهودية" وهو ضابط في الاحتياط بالجيش الإسرائيلي برتبة عميد، أمس الثلاثاء، أن غانتس ولابيد، ومعهما آخرون، منهم وزير الأمن الداخلي السابق، الجنرال موشيه بوغي يعالون، يحرضون الناس على التمرد، ويطالبون بخروج الناس إلى الشوارع. وأوضح فوغل ضمن سلسلة تصريحاته أن مثل هذه الدعوة المطالبة بالتمرد والعصيان على حكومة بنيامين نتنياهو تعد بمثابة "خيانة للوطن"، وهو سبب كاف لاعتقال هؤلاء، خاصة لابيد رئيس الوزراء الأسبق، وغانتس وزير الدفاع الأسبق في حكومته.

وتوافق ألموغ كوهين، نائب الوزير في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، مع ما ذكره عضو الكنيست، تسفيكا فوغل، من أنه في حال عدم توقف كل من لابيد وغانتس ويعالون ومعهم يائير جولان الذي دعا إلى عصيان مدني في بلاده، ضد حكومة نتنياهو، فإنه يجب اعتقالهم وتكبيليم بالأصفاد.

وفي السياق نفسه، دعا عضو البرلمان الإسرائيلي "الكنيست"، يائير جولان، إلى عصيان مدني، حيث نشر جولان، وهو عضو بالكنيست عن حزب "ميرتس" اليساري، تغريدة جديدة له على حسابه الرسمي على "تويتر"، دعا من خلالها إلى العصيان المدني في إسرائيل، وذلك احتجاجا على سياسة حكومة بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الجديد.

ولم يكتف عضو الكنيست عن حزب ميرتس اليساري، وهو جنرال سابق بالجيش الإسرائيلي، ونائب وزير الاقتصاد السابق، بذلك بل وصف حكومة نتنياهو الجديدة بأنها "حكومة فاسدة والحريديم المتطرفون يحصلون على أموال الإسرائيليين ويفعلون ما يريدون دون أي رادع"، مناشدا بمحاربة تلك الحكومة وعدم الاكتفاء بمظاهرات أيام السبت.

ويشار إلى أن وزير الجيش الإسرائيلي السابق بيني غانتس، قد حذر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من اندلاع حرب أهلية في بلاده، قائلا إنه يتحمل مسؤوليتها. وكان وزير الجيش السابق يشير إلى محاكمة نتنياهو في قضايا فساد بدأت في 24 مايو/ أيار 2020، يقول الأخير إنها مؤامرة ضده يشارك فيها القضاء. وتابع غانتس متحدثا لرئيس الوزراء: "إذا واصلت السير على الطريق الذي تمضي به، فستكون مسؤولية حرب أهلية تدور رحاها في المجتمع الإسرائيلي على عاتقك."
وفي 29 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أدت حكومة نتنياهو التي تضم أحزابا من أقصى اليمين الإسرائيلي، اليمين الدستورية بالكنيست وشرعت في أداء مهامها وسط خطط وقرارات مثيرة للجدل، لا سيما فيما يتعلق بالحد من سلطة القضاء وسيطرة وزارة الأمن القومي برئاسة الوزير المتطرف إيتمار بن غفير على الشرطة، والسعي لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية وتضييق الخناق على الفلسطينيين والأقلية العربية بالداخل المحتل.

* * *

أذربيجان تعين أول سفير لها في "إسرائيل"

أصدر الرئيس الأذربيجاني، إلهام علييف، أمس الأربعاء، قرارا بتعيين مختار محمدوف، في منصب أول سفير أذربيجاني لدى إسرائيل منذ انطلاق العلاقات بين الجانبين عام 1992، بحسب ما أفادت وكالة أنباء أذربيجان الرسمية (أذرتاج). ووقع الرئيس علييف مرسوما رئاسيا بتعيين مختار محمدوف، وهو مسؤول مخضرم شغل مناصب في وزارتي الخارجية والتعليم، كأول سفير لباكو لدى إسرائيل بعد 30 عاما من

العلاقات الثنائية. ولإسرائيل سفارة في باكو منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، وكانت داعما عسكريا مهما لأذربيجان في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تأييدها الدبلوماسي لباكو في نزاعها مع أرمينيا حول منطقة ناغورني قرة باغ.

وذكرت الوكالة الأذربيجانية أن "الرئيس الأذربيجاني، علييف، أصدر قرارا جمهوريا بشأن تعيين سفير في إسرائيل لأول مرة"، وتابعت أن القرار ينص على على توظيف مختار محمد أوغلو محمدوف، في منصب سفير أذربيجان فوق العادة والمفوض لدى دولة إسرائيل." والسفير فوق العادة هي مرتبة دبلوماسية هي الأعلى في مراتب السفراء؛ تُمنح عادة لشخص مكلف بمهام خاصة لبلده لدى بلدان أخرى أو منظمات دولية، وتمكّنه غالبا من إمكانيات استثنائية لأداء مهمته.

وكانت التقارير الإسرائيلية قد أفادت بأن محمدوف الذي كان يشغل حتى وقت قريب منصب نائب وزير التعليم في أذربيجان، وكان مسؤولاً عن المشاريع المتعلقة بالتعاون الأذربيجاني - الإسرائيلي في مجال الابتكار والعلوم والتعليم.

ووسط توتر متصاعد بين أذربيجان وإيران بسبب علاقات باكو المقربة مع إسرائيل، سن برلمان أذربيجان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، قانونا يمهد الطريق للدولة لفتح أول سفارة لها في إسرائيل.

وأشاد كل من علييف ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، بقوة العلاقات بين الجانبين، علما بأن أذربيجان تقدم نحو 40% من واردات النفط إلى إسرائيل. وفي نهاية الشهر الماضي، وصل نائب وزير الخارجية الأذربيجاني، فاريز رضاييف، في زيارة علنية إلى إسرائيل، في إطار التحركات الرامية إلى فتح سفارة لأذربيجان في تل أبيب.

تل أبيب ترى بباكو "أهمية جيوسياسية خاصة"

وذكرت الخارجية الإسرائيلية أن "افتتاح السفارة الأذربيجانية في إسرائيل يعبر عن ارتفاع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ويؤكد على علنية هذه العلاقات." واعتبرت أن "افتتاح السفارة سيساهم في تعميق الخطاب السياسي بين الجانبين وفتح قنوات جديدة للتعاون في المجالات الاقتصادية والسياحة والثقافة والأكاديمية وغيرها."

وكان رضاييف قد اجتمع بمدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، ألون أوشبيز، ورئيسة شعبة السياسية الإستراتيجية في وزارة الخارجية، عليزا بن نون، بحسب بيان وزارة الخارجية.

البرلمان الأذري صادق على فتح سفارة أذربيجان في تل أبيب. ولبيد يصف أذربيجان أنها "شريكة هامة لإسرائيل" وأن هذه "السفارة الأولى في إسرائيل لدولة فيها الأغلبية والحكم للشيعة" وأكدت السفارة أن

المباحثات شملت القضايا "المتعلقة بإنشاء السفارة في إسرائيل، بالإضافة إلى محاور سياسية وإستراتيجية، بما في ذلك 'التهديد الإيراني.'"

وقالت الخارجية الإسرائيلية إن "أذربيجان شريك إستراتيجي مهم بالنسبة لإسرائيل"، خصوصا في ظل أهميتها الجيوسياسية "من حيث الأمن الإقليمي، والتجارة الخارجية، والطاقة"، مشيرة إلى أن "أذربيجان تعد موطنًا لواحدة من أكبر الجاليات اليهودية في العالم الإسلامي، والتي تتمتع بالأمن والحرية الكاملة للعبادة."

وتربط بين باكو وتل أبيب علاقات أمنية عميقة، طورتها إسرائيل على خلفية الحدود الطويلة المشتركة مع إيران. وذكرت تقارير إسرائيلية أن أرشيف البرنامج النووي الإيراني الذي سرقه عملاء الموساد، نُقل إلى إسرائيل عن طريق الأراضي الأذربيجانية.

واتهم وزير الخارجية الإيرانين حسين أمير عبد اللهيان، إسرائيل، العام الماضي، بإقامة وجود عسكري لها وتحالف سري مع أذربيجان. ورفضت باكو تلك المزاعم، لكن إيران نظمت تدريبات عسكرية واسعة النطاق على طول حدودها مع أذربيجان ورد عليف بالتقاط صور له مع طائرات مُسيرة انتحارية إسرائيلية تُصنّع في أذربيجان.

* * *

إسرائيل دفينس: إسرائيل تجنيد معارضة دولية لمواجهة محكمة العدل الدولية

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أجرى وزير خارجية العدو "إيلي كوهين" سلسلة من المحادثات الهاتفية خلال الأيام الماضية مع وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا والنمسا وهولندا وإستونيا. وفي محادثة مع وزير الخارجية البريطاني "جيمس كالفيرلي" شكر كوهين معارضة بريطانيا للقرار الفلسطيني المقترح في الجمعية العامة بشأن محكمة العدل الدولية في لاهاي. فيما تحدث كوهين أمس مع نظيره النمساوي "ألكسندر شيلينبرغ"، وناقشا رغبتهم المشتركة في توسيع "اتفاقيات أبراهام" والإمكانيات الكامنة في هذه الخطوة.

وخلال محادثة كوهين مع وزير الخارجية الهولندي "هوفكا الكاسترا" والتي تمت صباح اليوم ناقش الوزيران سبل تعزيز العلاقات بين الدول، وخاصة في مجالات التجارة والثقافة والابتكار والعلوم.

وتحدث كوهين الليلة الماضية مع وزيرة الخارجية الألمانية "أنالينا باربوك"، وناقش الوزراء العلاقات الخاصة بين "إسرائيل" وألمانيا، وأكد كوهين أن "إسرائيل تعتبر ألمانيا شريكاً استراتيجياً رئيسياً." كما تحدث كوهين أمس مع وزير خارجية إستونيا "أورماس رينسالو" وفي وقت لاحق من الأسبوع، من المتوقع أن يجري وزير خارجية العدو كوهين المزيد من المحادثات والاجتماعات مع كبار المسؤولين.

يشار إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت نهاية الشهر الماضي لصالح طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن "الاحتلال الإسرائيلي" للأراضي الفلسطينية.

* * *

استطلاعات

هآرتس: 60 في المئة من ناخبي الليكود يؤيدون تجميد البناء في المستوطنات كجزء من اتفاق مع السعودية

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أظهر آخر استطلاع للرأي نشرته هآرتس يوم الأربعاء أن 60 في المئة من ناخبي الليكود يؤيدون تجميد البناء في المستوطنات ضمن اتفاق مع السعودية. وبيّن الاستطلاع أن 55في المئة من "الإسرائيليين" يؤيدون عقد لقاء بين نتنياهو وعباس. وكانت نسبة من يؤيدون بدء مفاوضات سياسية هي 52.8في المئة مقابل 31.1في المئة عارضوا ذلك. منهم 78.1في المئة من مؤيدي كتلة يسار الوسط مقابل 36.8في المئة من مؤيدي كتلة اليمين، و86.7في المئة من ناخبي حزب راعم، مقابل 50في المئة من ناخبي بلد.

وأوضح الاستطلاع أن نسبة من يؤيدون اتفاقا مع السعودية مقابل تجميد الاستيطان هي 64.2في المئة، بينهم 60.9في المئة من ناخبي الليكود مقارنة بـ 82.4في المئة في يش عتيد و96.1في المئة من أنصار حزب العمل، و39.7في المئة من إسرائيل بيتنا. وأيد 66.8في المئة من المستطلعة آراؤهم استمرار التنسيق الأمني مع السلطة، منهم 62.5في المئة من اليمينيين، و73.8في المئة من يسار الوسط، و68في المئة من ناخبي الليكود مقابل 47.4في المئة من الصهيونية الدينية، بينما حزب راعم 80في المئة مقابل 33.3في المئة من ناخبي حزب بلد.

أما عن نسبة من يؤيدون الأخذ في الاعتبار موقف أمريكا من البناء في المستوطنات، فأعرب 50.1في المئة من المستطلعين اليمينيين أنه لا ينبغي لإسرائيل أن تأخذ المواقف الأمريكية في الحسبان، مقارنة بـ 14.9في المئة في يسار الوسط. وكانت نسبة من يعتقدون أن إجراءات الحكومة مضرة بالديموقراطية هي 84.9في المئة من ناخبي يسار الوسط (95.6في المئة من ناخبي يش عتيد) مقابل 28.3في المئة من ناخبي اليمين (بما في ذلك 18.9في المئة من مؤيدي الليكود، و12في المئة من مؤيدي الصهيونية الدينية و4.2في المئة من مؤيدي يهدوت هتوراة).

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: قبل تجدد المظاهرات ضد الحكومة، الشرطة ترفض مطلب بن غفير بتصعيد ردها

توقعات بالتصعيد داخل السجون الإسرائيلية بحال نفذ بن غفير خطته بتغيير ظروف اعتقال السجناء الفلسطينيين للتعبير عن سخطهم بسبب الإجراءات التضييقية الجديدة المتوقع فرضها لقلب النظام المعمول به وسحب الامتيازات التي ينعم بها السجناء الأمنيون داخل السجون في إسرائيل

يرجح مراقبون أن تسير الأمور في السجون الإسرائيلية نحو انفلات أمني واسع النطاق ينتفض خلاله السجناء الفلسطينيون للتعبير عن سخطهم بسبب الإجراءات التضييقية الجديدة المتوقع فرضها لقلب النظام المعمول به وسحب الامتيازات التي ينعم بها السجناء الأمنيون داخل السجون في إسرائيل . ويشير تقرير نشره موقع 12 إلى سيناريوهات قاتمة بحال خرجت تعليمات وزير الأمن القومي ايتامار بن غفير إلى حيز التنفيذ .

يُذكر أن وزير الأمن القومي بن غفير، خرج بزيارة تفقدية، الأسبوع الماضي، لسجن نفحة تزامنت مع إصداره أوامر برفع العلم الإسرائيلي في كل جناح، وبقاء ستة سجناء في الغرفة، وتقليص زيارات أعضاء الكنيست. لربما يستطيع الأسرى التعايش مع هذه التعليمات لكن معد التقرير أشار إلى إمكانية رغبة بن غفير بإحياء توصيات لجنة كعتبي التي تشكلت عام 2018، والتي أوصت بضرب استقلالية الأسرى الأمنيين . وكان وزير الأمن الداخلي الأسبق جلعاد أردان قد عين عام 2018 لجنة لفحص ظروف السجناء الأمنيين، برئاسة الضابطين السابقين في دائرة السجون والشرطة، أفي فاكنين وشلومي كعتبي. ومن ضمن توصيات اللجنة، إلغاء الفصل المتبع بين الأسرى المتماثلين مع فتح والأسرى المتماثلين مع حماس. كما أوصت بتقليص الزيارات العائلية للأسرى من الضفة الغربية ومنع شراء المنتجات الغذائية من خارج السجن ومنع الأسرى الأمنيين من الشراء من مقصف السجن. إلا أن قيادة الجيش والشاباك حذروا في حينه من تطبيق تلك التوصيات خشية انزلاق الأوضاع في السجون إلى هاوية التصعيد .

كعتبي يوجز الوضع في السجون بحقيقة نشوء نوع من الحكم الذاتي ينفرد فيه السجناء الفلسطينيون داخل جدران السجن. وتكمن الخطورة بأن الحكم الذاتي النشط قد يفسح المجال للتخطيط لعمليات عدائية ضد إسرائيل، فضلا عن حرية الاتصال مع العالم الخارجي. ويتابع "إن هروب السجناء من سجن جلبوع هو في الواقع نتيجة لذلك الحكم الذاتي. لذا فإن الهدوء الذي يعتقد قادة السجون أنهم يحققونه من خلال إرضاء أولئك، هو في الغالب هدوء مزيف. فيما من واجبنا السعي لاستعادة الردع." وأضاف كعتبي: " بينما يتصرف السجين الجنائي كفرد، فإن سلطات السجون فقدت قدرتها على إدارة السجناء الأمنيين. في الغالب يشترون الهدوء وهكذا سارت الأمور بهم إلى علاقة الأخذ والعطاء مع قوات الأمن". وقال "إن السجناء الأمنيين يجدون في أنفسهم الجرأة لتهديد قادة السجون بالإضراب عن الطعام أو التمرد بحال لم تتم تلبية

مطالبهم. ويعرف أولئك السجناء أنهم مدعومون من محيطهم الذي هو على أتم الاستعداد للخروج بانتفاضة من أجل الأسرى.

* * *

تصاعد الأزمة السياسية بإسرائيل.. وتحذير من حرب أهلية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تشهد دولة الاحتلال استقطابا لافتا يقفز بخطوات متسارعة نحو حدوث ما لم تشهده منذ تأسيسها قبل أكثر من سبعة عقود، من خلال الدعوات المتعارضة للنزول إلى الشوارع، وتهديد الوزراء اليمينيين باعتقال المتظاهرين المعارضين للحكومة، وإقدام أحد عناصر اليمين على دهسهم، وصولا لدعوة المعارضة بإعلان العصيان المدني، ولا يعرف الإسرائيليون أين وكيف ستنتهي هذه الأزمة السياسية المتفاقمة. ورصدت "عربي21" آخر تجليات ما تشهده دولة الاحتلال من أحداث ميدانية، لمحاولة استخلاص ما قد تسفر عنه هذه الأزمة على الصعيد الداخلي من حيث تأزم الوضع الحكومي والمعارضة، وذهاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى خيارات مفاجئة، غير متوقعة، لوضع حدّ لهذا التدهور الذي يباغت الاحتلال في وقت يواجه فيه تحديات خارجية أكثر خطرا.

ذكر شلومي هيلر مراسل موقع ويللا، في تقريره أن "وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير دعا الشرطة لفرض مزيد من التشدد مع المتظاهرين بزعم أنهم أغلقوا الطرق العامة، وحرّضوا ضد وزير القضاء ياريف ليفين، ورفعوا بجانب صورته رمزا لوحدة SS النازية، مع أنه أعلن قبل أن يصبح وزيرا (بن غفير) أن إغلاق الطريق ليس سيئاً في السلوك الديمقراطي." أما صحيفة معاريف فنشرت تصريحات قاسية للجنرال يائير غولان عضو حزب ميرتس السابق، ترجمتها "عربي21" جاء فيها أن "هناك طريقة واحدة فقط ضد حكومة الحقد والشر الحالية، وهي إعلان الانتفاضات الأهلية، لأنها تدمّر نظام القضاء، وهي حكومة خبيثة وشرّيرة، ولا مزيد معها من المظاهرات المهذبة، لا مزيد من المنشورات الهاربة في المساء، ولا مزيد من الرثاء والبكاء، فقط الأفعال والنتائج، سيتم إغلاق الخدمات والطرق، ومن يدّعون أنهم يحكمون من خلال الفاسدين والمتطرفين والظلاميين سيكتشفون أن الشعب الإسرائيلي صاحب السيادة."

أوردت القناة 13، موقفا حادا لوزير الحرب السابق بيني غانتس في تقريرها جاء فيه أن "نتنياهو يختار طريقة عمله بشكل مخزٍ، ولا يريد نظامًا قضائيًا متوازنًا، وطالب أعضاء حزب الليكود بالانضمام إلى المعارضة، لأن نتنياهو وشركاءه قرروا تدمير التوازنات، وحرق المكابح، والضغط على دواسة البنزين في سباق نحو الهاوية، ومع مرور الوقت سيفقد نتنياهو وشركاؤه شرعيتهم في معظم أجزاء المجتمع الإسرائيلي، حتى بين غالبية ناخبي الليكود، والبديل أننا سنكون في الشوارع ردا على هذه الحكومة الوحشية الجامحة، ولذلك حان الوقت

لإحداث هزّة في الدولة."

وقد ردّ حزب الليكود على دعوات غانتس باتهامه بالمقارنة بين الحكومة الإسرائيلية والرايخ النازي الثالث، وبذلك فهو يزرع بذور الكارثة، أما وزير القضاء السابق غدعون ساعر، فاعتبر أن الحكومة ساعية للسيطرة الكاملة على الكنيست والقضاء، وهي طريقة أكيدة لتحويل النظام القضائي إلى نظام فاسد، أما زعيم المعارضة يائير لابيد فاتهم الحكومة بأنها تسعى لإحداث تغيير جذري في الدولة، وإلغاء إعلان الاستقلال، وفصل لإسرائيل عن الدول الليبرالية، والأثمان التي سندفعها ستكون مروعة، في الاقتصاد والأمن والعلاقات الخارجية، بحسب تعبيره.

أما عضو الكنيست ماتان كاهانا من المعسكر الوطني المعارض، فحذّر من "تعبيرات الحرب الأهلية"، قائلا: "رغم أن هناك وضعا غير طبيعي، ولكن ويل لنا إذا انجررنا لتلك الحالة، ولا يجب أن يُسمح لأحد بالاقتراب من هذه المنطقة على الإطلاق."

ونقلت آنا براسكي مراسلة الشؤون الحزبية بصحيفة معاريف، في تقريرها تصريحات أطلقها ناعوم نيسان رئيس الشبيبة الصهيونية المتدينة تتهم غانتس بأن "الوصول لحرب الأشقاء التي قد تدور رحاها في المجتمع الإسرائيلي ستكون على عاتقه، لأنه اختار طريق العار، ويجب عليه التوقف عن تصريحاته التوتيرية، يجوز الاختلاف، ولكن لا يجوز أبدًا التهديد بحرب بين الأشقاء بسبب الخلافات، مما يستدعي تهدئة خطاب التخويف والتحريض."

من الواضح أن هذه المستويات غير المسبوقة من التحريض المتبادل بين الحكومة والمعارضة تأخذ الإسرائيليين إلى منطقة غير معروفة بالنسبة لهم من قبل، فهل سيقتصر الأمر على المظاهرات الأسبوعية كل يوم سبت، وما يتخللها من إغلاق الطرق العامة، أو تنظيم مظاهرات معارضة في نفس المكان والزمان مؤيدة للحكومة. مع أن هناك من يتوقع أن تصل الأمور إلى تكرار سيناريو الاغتيال السياسي كما حصل مع اسحق رابين في 1995، باعتبار ذلك وصفة سحرية لحل هذا الخلاف، ورغم أن أوساط المعارضة اليسارية الليبرالية مستبعدة من هذا الخيار الدموي، لكن اليمين المعتاد على هذه السياسة قد يلجأ إليها، وهنا لا أحد يعلم أين ستذهب دولة الاحتلال في هذه الأزمة المتفاقمة!

* * *

تصاعد في طلبات الإسرائيليين للحصول على جنسيات أوروبية

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

بصورة ملفتة، وبالتزامن مع تزايد المخاوف الإسرائيلية من تنامي الأخطار الخارجية، وتوتر الأوضاع الداخلية، كشفت السفارة الفرنسية في تل أبيب عن حصول زيادة بنسبة 13٪ في عدد الطلبات الإسرائيلية الجديدة

للحصول على الجنسية الفرنسية. في حين أعلنت مكاتب محاماة تتعامل مع مسألة الحصول على الجنسية الأوروبية أن هناك زيادة بنسبة عشرات في المائة في عدد الاستفسارات الجديدة بخصوص الجنسيات البرتغالية والألمانية والبولندية.

مع العلم أنه "منذ إجراء انتخابات الكنيست الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر، انتشر في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الكثير من الحديث من قبل الإسرائيليين حول الهجرة وإصدار جوازات السفر الأجنبية، حتى أن الكلمة الأكثر شيوعًا في عمليات البحث على غوغل في إسرائيل هي "الانتقال"، كما تشكلت على فيسبوك مجموعة تسمى "ترك الأرض معا"، وتعلن "أننا قررنا بعد التغيير الذي شهدته إسرائيل تنظيم مجموعة لمغادرتها."

أكد تاني غولدشتاين مراسل موقع زمن إسرائيل، أنه "بالتزامن مع انتشار هذه الأحاديث فقد شهدت إسرائيل زيادة حقيقية في تدفق جوازات السفر الأجنبية، ويُظهر الفحص الذي أجريناه مع السفارات الأجنبية وشركات المحاماة العاملة في هذا المجال أنه منذ بداية نوفمبر حصلت زيادة كبيرة في عدد الطلبات المقدمة للحصول على جنسية دول الاتحاد الأوروبي، مما يمنح حامليها فرصة العيش والعمل والدراسة في جميع أنحاء الاتحاد."

ونقل في تقريره عن توتي أشفال صاحب مكتب محاماة متخصص في الجنسية الأوروبية أنه "في آخر شهرين حصلت زيادة بـ 10٪ في الطلبات الإسرائيلية الجديدة للحصول على الجنسية الألمانية، وذات النسبة للحصول على الجنسية البرتغالية، وكشفت السفارة الفرنسية في إسرائيل عن زيادة مماثلة في عدد طلبات الحصول على جنسيتها. ففيما تلقت في أكتوبر 2022، 1210 طلبات جديدة، إلا أن العدد في تشرين ثاني/نوفمبر ارتفع إلى 1365، بزيادة 13٪، وتشير التقديرات إلى أن هذا الاتجاه سيستمر، لأن المعدلات في أعوام 2020 و2021 و2022 تظهر قفزة بـ45٪ في عدد الطلبات مع انتهاء تأثير وباء كورونا."

كشف أميشاي زيلبربيرغ المحامي وكاتب العدل المتخصص في الحصول على الجنسية البولندية أن "هناك يقظة كبيرة حول هذا الموضوع، فقد زاد عدد الاستفسارات والطلبات الجديدة للحصول عليها منذ بداية تشرين ثاني/نوفمبر بعشرات في المائة، أما درور حايك صاحب مكتب المحاماة فذكر أن هناك قفزة بنسبة 68٪ في عدد الاستفسارات المتعلقة بالجنسية البرتغالية، وفي أكتوبر تلقيت 100 طلب جديد، وفي نوفمبر 168 طلبًا، أي أنه في اليوم التالي لانتخابات نوفمبر، تضاعفت الطلبات ستة أضعاف." ونقل التقرير عن مكتب الاتحاد الأوروبي أنه "منذ الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة حدثت زيادة في عدد الراغبين الجدد بالحصول على جنسيات دوله، وهذه ظاهرة نعرفها من الأحداث ذات الصدى الإعلامي كالحروب والانتخابات، فيما رفضت سفارة الولايات المتحدة الإجابة على سؤال عما إذا كان هناك تغيير في عدد طلبات الحصول على جنسيتها منذ بداية نوفمبر."

وتتزامن هذه الأرقام اللافتة مع ظهور حركة يهودية تدعى "نغادر البلاد معا"، تسعى لتجنيد عشرة آلاف إسرائيلي لمغادرة دولة الاحتلال على خلفية نتائج الانتخابات، يقودها يانيف غورليك أحد الناشطين في التظاهرات ضد بنيامين نتنياهو، وبجانبه أحد ناشطي "الكونغرس الصهيوني" موردخاي كاهانا، وهو رجل أعمال إسرائيلي أمريكي، قرر مساعدة الإسرائيليين للمغادرة لأمريكا، "بعد سنوات طويلة من تهريب اليهود من مناطق الحرب في اليمن وأفغانستان وأوكرانيا إلى إسرائيل"، على حد قوله. وترى هذه الحركة أنه حان الوقت لتقديم بديل للحركة الصهيونية في حالة استمر تدهور الوضع في دولة الاحتلال، لأن نتائج الانتخابات الأخيرة قد تدمّرها، وترفع شعار "كيبوتس.. الخطة ب" من داخل مزرعة بولاية نيوجيرسي الأمريكية، حيث تلقت عشرات الطلبات من إسرائيليين علمانيين للحصول على الهجرة، ممن يديرون شركات تكنولوجيا صغيرة يرغبون بنقل مكاتبهم للولايات الأمريكية.

* * *

2 مليون شخص يعيشون تحت الفقر بإسرائيل

ترجمة: وكالة سما الاخبارية

أظهر تقرير الفقر السنوي الذي صدر عن مؤسسة التأمين الوطني، اليوم الخميس، أن معدلات الفقر في إسرائيل ارتفعت، حيث يستدل من المعطيات بأن نحو 2 مليون يعيشون تحت خط الفقر بينهم 853 ألف طفل، ونحو 213 ألفا من كبار السن المتقاعدين. وأتى نشر التقرير بعد ساعات من إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، عن خطة الحكومة التي تهدف لمواجهة غلاء المعيشة، عبر الحد من ارتفاع أسعار المياه والكهرباء والوقود، وتجميد إجراءات رفع ضريبة المسقفات (الأرنونا). ويستدل من التقرير أن معدل الفقر في إسرائيل عن العام 2021 يقارب ضعف المعدل في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـ .OECD ويمثل هذا زيادة مقارنة بالعام 2020، حيث كان هناك 1877594 شخصا تحت خط الفقر في إسرائيل. ووفقا للتقرير، فإنه بين عامي 2020 و2021، ارتفعت نسبة الأسر الفقيرة من 20.6في المئة إلى 21.0في المئة، وزادت نسبة المواطنين الفقراء من 20.5في المئة إلى 21.0في المئة، كما ارتفعت نسبة الأطفال الفقراء من 27.2في المئة إلى 28.0في المئة.

وعلى الرغم من الارتفاع بمعدلات الفقر، بيد أن مؤسسة التأمين الوطني وصفت هذه الارتفاعات بـ"المعتدلة"، مشيرة إلى أن التقديرات توحي إلى التفاؤل بسبب ما وصفته "الانتعاش المثير للإعجاب في سوق العمل، بما في ذلك الزيادة في التوظيف في سوق العمل." من ناحية أخرى، ذكر التقرير أن نسبة العائلات العاملة التي تعيش تحت خط فقر بقيت دون تغيير تقريبا، لذلك ليس من الواضح كيف يستفيد المواطنين من الطبقات الاجتماعية الاقتصادية الضعيفة من "الانتعاش" للاقتصاد وفي سوق العمل. وبحسب التقرير،

فإن نسبة العائلات الفقيرة العاملة زادت بشكل طفيف، وانخفضت نسبة العائلات العاملة المستقلة الفقيرة بنسبة 1.3في المئة، وذلك بسبب التعافي والانتعاش لدى العاملين المستقلين من الإغلاق الوبائي خلال جائحة كورونا.

وعلى الرغم من البيانات التي تظهر الانخفاض في معدلات الفقر لدى بعض الشرائح والقطاعات، لا يزال هذا ارتفاعا في مستوى الفقر، وقد تم تسجيل أعلى نسبة على وجه التحديد بين كبار السن التي بلغت 16.4في المئة في العام 2020، لترتفع إلى 17.6في المئة عام 2021. وعزا التأمين الوطني ذلك قائلا إن "جزءا من سبب المعطيات المرتفعة عن الفقر، ينبع من توقف المنح المالية الخاصة التي تم تقديمها في عام 2020، وأيضا المشاركة المنخفضة في سوق العمل."

وعليه، يتوقع التأمين الوطني انخفاض معدلات الفقر لدى شريحة كبار السن في التقرير عن العام 2022، وذلك بسبب رفع مخصصات الشيخوخة بنسبة 5في المئة، وزيادة مخصصات ضمان الدخل لكبار السن الفقراء، من قبل وزير المالية السابق أفيغدور ليبرمان. ويستدل من المعطيات الواردة في التقرير أنه في عام 2021، ارتفع متوسط الدخل الصافي للفرد، والذي يتم اعتماده عند تحديد خط الفقر، بمعدل معتدل 1.3في المئة، وبلغ 2849 شيكل، وأتى هذا الارتفاع نتيجة تعافي الاقتصاد من أزمة كورونا. وبعبارة أخرى، ارتفع "خط الفقر" أيضا بشكل مصطنع، تاركا مئات الآلاف من الإسرائيليين فوقه ممن يعيشون على حافة الفقر أو معرضين لخطر متزايد من الفقر، والذين لم يتم تضمينهم في البيانات الرسمية وهم بعيدين عن الاستفادة من النمو الاقتصادي، بحسب ما ورد في التقرير.

* * *